

دراسة في

التصلي المخول لجميع المحاكم في جرائم الجلسات
واستثناء المحامين من حق التصلي
معلقاً عليها بأراء الفقه وأحكام النقض والقانون الفرنسي

الدكتور

سامح جابر البلتاجي

رئيس المحكمة

الطبعة الأولى

٢٠٠٨

موضوع البحث :

استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق والحكم أجاز القانون للمحاكم بوجه عام سواء كانت جنائية أم مدنية حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم التي تقع أثناء انعقاد الجلسة ، بل وأجاز لها في حدود معينة اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق أو الحكم في الدعوى (١). وهذا الاستثناء أثر من آثار نظام الاتهام القضائي ، أقره المشرع لاعتبارات عملية أهمها صون كرامة رجال القضاء وهيبته ، والمحافظة على ما يجب لهم من الاحترام في أعين الجمهور . فمما لا شك فيه أن الجرائم التي تقع في الجلسة تخل بالاحترام الواجب للقضاء وهيبته ، فينبغي أن تقابل بزجر سريع حتى يتمكن القضاء من أداء رسالته في جو من السكينة والهدوء . هذا بالإضافة إلى أن المحكمة التي تقع في جلستها جريمة تكون أقدر من غيرها على إثبات هذه الجريمة والفصل فيها .

وتحقيقاً لهذه الغاية حدد المشرع ما يقع في الجلسات من أفعال تتنافى مع الاحترام الواجب للقضاء ، وهذه الأفعال إما أن تكون جرائم سواء كانت جنائية أم جنحة أم مخالفة ، وإما أن تكون مجرد إخلال بنظام الجلسة . غير أن سلطة المحاكم إزاء هذه الأفعال تختلف بحسب ما إذا كانت المحكمة المنعقدة جنائية أو مدنية و ما إذا كان الجاني من المحامين أو غيرهم من الأفراد .

- فكرة الجلسة :

اختلف الفقه حول تحديد المقصود بالجلسة، فقد اتجه رأى إلى أن لفظ الجلسة ينصرف أولاً إلى المكان الذي تتعقد فيه المحكمة وتباشر نظر القضايا المطروحة عليها فعلاً. و يستوي أن يكون هذا في المكان المعتاد أو أي مكان آخر يتقرر فيها

(١) احمد فتحي سرور، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السابعة ، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٤٥٢، د. حسن المرصفاوي، المرصفاوي في الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، ٢٠٠٠، ص ١٥٤، د. عبد الرزوق مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، نادي القضاة ٢٠٠٣، ص ٧٧٥، د. محمد عبد الغريب، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص ٢٠٦ وما بعدها، د. أشرف رمضان حسن ، مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ٢٣٩ وما بعدها.

قبل أن يكتمل تشكيل المحكمة حتى ولو وقعت في قاعة الجلسة قبل حضور ممثل النيابة العامة أمام المحكمة أو كان قد خرج من الجلسة وقت وقوع الجريمة ، أو إذا وقعت الجريمة في حجرة مجاورة لقاعة الجلسة^(١).

- تقسيم :

ونظراً لاختلاف سلطة المحكمة في التصدي لجرائم الجلسات باختلاف نوعية المحكمة التي تتصدى للجريمة الجديدة جنائية أم مدنية فسوف نستعرض كل منها في بحث مستقل على النحو التالي :

- المبحث الأول : سلطة المحاكم الجنائية في التصدي لجرائم الجلسات .
- المبحث الثاني : سلطة المحاكم المدنية في التصدي لجرائم الجلسات .
- المبحث الثالث : استثناء الجرائم التي تقع من المحامين من حق التصدي المخول لجميع المحاكم بالنسبة لجرائم الجلسات .

عقده ، وينصرف لفظ الجلسة أيضاً إلى الوقت الفاصل بين رفع الجلسة ودخول القاضي في غرفة المداولة ، لأن أي إخلال يقع فيه يعتبر مسلماً بالحرمة الواجبة للمحاكم ، كما أن الجريمة تقع أيضاً في حالة ما إذا كان أعضاء المحكمة في حجرة المداولة يباشرون عملهم إذ تعتبر الجلسة قانوناً منعقدة حتى تمام عمل القضاة في يومهم ، وينبغي توفير الاحترام والحو الهادئ لعمل المحكمة وهي الحكم التي من أجلها وجدت جرائم الجلسات^(١).

بينما يتجه رأي آخر إلى القول بأن معنى الجلسة يحدد بالزمان والمكان الذي تتعقد فيه المحكمة لمباشرة إجراءات الدعوى المطروحة ، ولا يلزم أن تكون في المكان المعد لذلك أصلاً بمبنى المحكمة . فانهقاد المحكمة في غرفة المداولة لنظر القضية بناء على قرار منها لنظرها في جلسة سرية تعتبر جلسة قانونية ، كذلك انتقال المحكمة لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق النهائي ، كالمعاينة مثلاً يجعل مكان المعاينة المنعقدة فيه المحكمة جلسة قانونية . وعلى عكس ذلك متى فرغت المحكمة من نظر القضية ورفعت الجلسة فإن شرط أن تكون الجريمة قد وقعت أثناء انعقاد الجلسة لا يتوافر حتى ولو كانت الجريمة قد وقعت تحت بصر أعضاء المحكمة في قاعة الجلسة ذاتها وقبل انصرافهم منها . ونتيجة لذلك فإنه إذا ارتكبت الجريمة أثناء اجتماع القضاة للمداولة في غرفة المداولة فهي لا تعتبر جريمة جلسة^(٢).

ونرى أن الرأي الأول هو الراجح في الفقه وأولى بالاتباع إذ يحقق ماصد إليه الشارع من دفع نصوص خاصة تحكم جرائم الجلسات ، فيقصد بالجلسة تلك الفترة الزمنية التي تبدأ مع بداية عمل المحكمة في نظر الدعوى وتنتهي بانتهاء عملها في ذات اليوم ، سواء اتخذت لعملها قاعة المحكمة أو أي مكان آخر يصبح انعقادها فيه . وبناء عليه تعد الجلسة قائمة إذا أجمع القضاة للمداولة أو لنظر القضية في جلسة سرية أو إذا انتقلت المحكمة لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق كالمعاينة مثلاً بينما لا تعد الجريمة قد ارتكبت في الجلسة إذا وقت

(١) د/ حسن المرصاوي ، المرجع السابق ، ص ١٠١٥ / د/ محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، طبعية ١٩٥٣ ، ص ١١٣ خامس ١ ، وأظهر في تأييد هذا الرأي د/ أمال عثمان ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، البيئة المصرية العامة للنكاح ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠ .

(٢) د/ سامر سلامة ، قانون الإجراءات الجنائية مطلقاً بالنظر بالحكم والنقض ، ص ٢٠٥ ، ص ١٦٥ - ١٦٧٢ / د/ محمود نجيب حنفي ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، د/ للنهضة العربية ١٩٩٨ ، ص ١٦٤ .

الاستحسان أو تسبب في إحداث مباح من أى نوع كان^(١).

ويجب القول بأن نظام الجلسة لا يستدعي فقط حفظ السكينة في الجلسة بل يستدعي أيضا المحافظة على احترام المحكمة^(٢) فيعتبر إخلالا كل فعل أو قول أو إشارة من شأنها أن تؤثر في الهدوء الذي يجب أن يسود جو الجلسة لتتمكن المحكمة من مباشرة عملها والفصل في الدعاوى المطروحة. ويعتبر إخلالا أيضا كل الأوضاع والحركات والأقوال التي تتنافى مع الاحترام الواجب للمحكمة وإن لم تحدث تشويشا^(٣).

وقد تكون الأفعال المخلة بنظام الجلسة غير ذات صفة إجرامية في ذاتها ، ولكن تكتسب خطورتها من مجرد صدورها في الجلسة ، فقد تكون مجرد صياح أو ألفاظ اعتراض أو موافقة لا تتناسب مع جو الهدوء والحياد الذي يجب أن يسود الجلسة^(٤). وفي المقابل قد تشكل هذه الأفعال في ذات الوقت جريمة أخرى معاقب عليها، وقد قضى بأن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم عقب الحكم في دعواه نطق قائلا "داتحامل" موجها الخطاب إلى المحكمة وشخص القاضي الذي أصدر الحكم فيذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة إهانة المحكمة والإخلال بمقام القاضي المنصوص عليها بالمواد ١/٣٣ ، ١٧١ ، ١٧٦ عقوبات ، ويمكن اعتبارها تشويشا في حكم المادة ٨٩ من إقاعات والتي تقابل المادة ١٠٤ ، ويمكن اعتبارها تشويشا في حكم المادة ٨٩ من إقاعات والتي تقابل المادة ١٠٤ من إقاعات حاليا ، فإن ذلك لا يمنع من عقابه بذلك المواد المذكورة في ذات الوقت الجريئين المنصوص عليها معا.

ولكي نقف على سلطة المحكمة الجنائية في التصدي لجرائم الإخلال بنظام الجلسة ، فسوف نورد لها ثلاثة فروع مستقلة على النحو التالي:

- (١) المستر / أحمد عبد الظاهر لطيف ، المرجع السابق ، ص ٨١
(٢) على زكي قريبي ، المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات الجنائية ، ص ١٩٥١ ، ص ٦٨٧
(٣) د/حسن المرصفي ، المرجع السابق ، ص ١٥٣
(٤) د/ محمود نقيب حنفي ، المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، ص ١٦٥

المبحث الأول

سلطة المحاكم الجنائية في التصدي لجرائم الجلسات

منح المشرع المحاكم الجنائية حق التصدي لجرائم الجلسات. وبمقتضى هذا الحق تتصدى المحكمة من تلقاء نفسها في جرائم الجلسات تنظراً لأنها هي التي تدخل الواقعة حوزتها وتفصل فيها بنفسها ، إذ لا توجد سلطة أو جهة أخرى غير المحكمة تدخلها إلى حوزتها^(١).

وحتى يتسنى لنا التعرف على سلطة المحكمة الجنائية إزاء جرائم الجلسات في ضوء النصوص القانونية التي تعالجها. وسوف نقسم هذه الجرائم إلى نوعين: الأول هو جرائم ارتكبت في الجلسة، الثاني هو الجرائم التي ترتكب خارج الجلسة وهو ما سنفرد لكل منهما مطلب مستقل.

المطلب الأول

سلطة المحكمة الجنائية في التصدي لجرائم الإخلال بنظام الجلسة

- يقصد بالإخلال بنظام الجلسة أن يأتي الشخص أفعالا أو أقوالا من شأنها التأثير في الهدوء الذي يجب أن يسود الجلسة^(٢).

ولم تتعرض نصوص قانون الإجراءات الجنائية المصري لنوع الأفعال التي تعد إخلالا بنظام الجلسة ، على عكس القانون الفرنسي إذ نصت المادة ٥٠٤ من قانون تحقيق الجنايات على أن الأفعال التي تعد من قبيل الإخلال بنظام الجلسة فكانت "إذا أبى واحد أو أكثر من الحاضرين علامات عنصرية بالاستحسان أو بعدم

- (١) المستر / أحمد عبد الظاهر لطيف ، جرائم الجلسات ، المحكمة الجنائية ، ص ١٩٨٧ ، ص ٦٣
(٢) د. روف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية ، دار للدراسة لدراسة ، ص ١٩٨٩ ، ص ٧٠٨

الفرع الثاني

نطاق حق التصدي في حالة الإخلال بنظام الجلسة

يمثل حق التصدي في حالة الإخلال بنظام الجلسة في أن رئيس المحكمة له أن يخرج من يخل بنظام الجلسة من قاعة الجلسة : وهذا الإخراج ليس عقوبة^(١) وإنما مجرد إجراء إداري^(٢) كما لا يعتبر الأمر بالإخراج حكماً، ولذا لا يشترط قبل صدوره أخذ رأي باقي الأعضاء أو سماح أقوال النيابة العامة ولا يقبل أي طريق للطعن. ويصدر الأمر بالإخراج من رئيس الجلسة وحده ، ولا يحتاج إلى حكم من المحكمة. وإذا شارك في الإخلال بالجلسة عدد كبير من الحاضرين ، فإن حكم من المحكمة. وإذا شارك في الإخلال بالجلسة عدد كبير من الحاضرين ، فإن لرئيس الجلسة أن يخرجهم جميعاً أو بعضهم وذلك مع الحرص على مبدأ العلانية ، أي بحيث يبقى في الجلسة عدد من الناس يغير تمييز. أما إذا كان الإخراج لجميع الحاضرين ، ينبغي أن يتوقف عن نظر الدعوى حتى دخول جمهور آخر ، وإلا كانت الجلسة سرية في غير الأحوال الجائز فيها ذلك وصارت المحاكمة باطلة^(٣).

audence au regard de la convention Europeane de droit de l'homme apres la loi n 93-2, du 4 janvi, 1993, portant reforme de la procedure penal, D., 1997, p. 1.

الجدير بالذكر أن المادة (١/٣٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري قد نصت على أنه إذا بر من أحد الحاضرين أثناء انعقاد المحكمة في جلسة علنية أو أثناء إجراء تحقيق في محل ما على مرأى من الجمهور علانية استحسن أو استعجن أو حركة ضروية بالية ضرورة كانت لرئيس المحكمة أو المحقق بطرده فإن لم يكن مستحسن أو عاد بعد طرده أمر القاضي بتوقيفه وإرساله مع الأمر الصادر بهذا الشأن إلى محل التوقيف يقيم موقوفاً لربعا وعشرين ساعة على الأكثر. (د. فاروق الكويلاي ، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردنية والمقارن ، ج ١ ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٢١١)

وقد نصت المادة ٤ من قانون التقاضي حرمة المحاكم الأردني رقم ١٩٥٩ على أن كل من ألقى أثناء انعقاد المحكمة حركة من شأنها إعاقة المحكمة عن تأدية وظيفتها أو أخل بنظام المحكمة أو حرمتها وصنف أو إفساداً ، يؤمر من قبل الرئيس أو قاضي المحكمة بالإصراف إذا لم يكن من المتقاضين فإن لم يؤمر بقبض عليه فوراً ، ويؤمر من قبل المحكمة ذاتها بضرورة لا تتجاوز خمسة دقائق أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً. ولأن كل من استعجن أو استعجن أو حركة ضروية بالية ضرورة كانت لرئيس المحكمة أو المحقق بطرده فإن لم يكن مستحسن أو عاد بعد طرده أمر القاضي بتوقيفه وإرساله مع الأمر الصادر بهذا الشأن إلى محل التوقيف يقيم موقوفاً لربعا وعشرين ساعة على الأكثر. (د. فاروق الكويلاي ، المرجع السابق ، ص ٢١٢)

بالسجن بما لا يزيد على ثلاثة أيام. (د. فاروق الكويلاي ، المرجع السابق ، ص ٢١٢)

(١) انظر ، GARRAUD, Op. cit., Tom. 3, n 1180, p. 520.

(٢) د. روف عبيد، المرجع السابق، ص ١١٥، د/ عمر السيد رمضان ، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ٢٠٨. المربية، ١٩٩٢، ص ١٤٦، د. محمد عبد الغريب، شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ١٣٩ (٣) الأستاذ / علي زكي المرابي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨، د/ حسن المرصفاوي ص ١٣٩

الفرع الأول

الأساس القانوني لسلطة المحكمة في التصدي

حول المشرع المصري المحكمة الجنائية سلطة التصدي لحالات الإخلال بنظام الجلسة ، وذلك بمقتضى المادة (٢٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك بالنص على أن "ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئسها وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمثل وتمادي ، كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربع وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة جنيهات. ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه. فإذا وقع الإخلال من يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من جزاءات تأديبية ، وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره^(١)

ونصت المادة ٦٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه مع مراعاة نصوص المواد (٢٤٢ ، ٤٥٧ ، ١/٦٨١) فإن الجرائم التي ترتكب في الجلسة تحكم فيها المحكمة من تلقاء نفسها (تتصدى لها المحكمة بالفصل فيها من تلقاء نفسها). كما نصت المادة ٦٧٦ على أنه "إذا ارتكبت مخالفة أثناء الجلسة فإن المحكمة تحرر محضراً بالمخالفة وذلك بسموال المتهم والشهود والنيابة العامة والدفاع إذا كان له وجود وتوقع في الحال المعقوبات المقررة للمخالفة قانوناً. ونفس الحق منحه المشرع لمحكمة الجنائيات إذ يجوز لها وفقاً للمادة (٣٢١) من نفس القانون أن يأمر رئيس المحكمة بإخراج من أخل بنظام الجلسة من الجلسة ، فإذا قام هذا الأمر جاز له محاكمته عن جريمته هذه مباشرة وإزالة العقاب^(٢).

(١) د. حسن المرصفاوي، المرجع السابق، ص ١٢٤، د. جلال ثروت، نظم الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٣، ص ٨٩.

(٢) د. محمود أحمد طه، مبدأ تقييد المحكمة بحدود الدعوى الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٢، ص ٢٦٦، وانظر أيضاً،

في ذاتها ولكنها اكتسبت خطورتها من مجرد صدورها في الجلسة ، فقد تكون مجرد صباح أو الفاظ اعتراض أو موافقة لا تتلاءم مع وجود اليهود والحياد الذي ينبغي أن يسود في الجلسة^(١).

الشرط الثاني : عدم الامتنال لأمر رئيس المحكمة بالخروج والتعادي في المخالفة كما يتطلب النص^(٢).

ويلاحظ أن هذا الحكم ليس سوى عقاب على التشويش الحاصل بمجلس القضاء (الجلسة) باعتباره مجرد إخلال بالنظام فيها ولا شأن له مطلقاً بما قد يحتويه التشويش من جرائم أخرى في مثل القذف والسب. فهذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة إذا توافرت شروطها^(٣).

وإذا كان الإخلال بنظام الجلسة قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية. ويجب صدور الجزاء التأديبي من المحكمة لا من رئيس الجلسة وحده ، ويجوز للمحكمة كذلك الرجوع عن هذا الحكم إلى ما قبل انتهاء الجلسة. فهذا الحكم قد يكون مجرد وسيلة تهديد مؤقتة يفتضيهما حفظ النظام بالجلسة. وإذا لم تعطل المحكمة عنه جاز الطعن فيه بالطرق القانونية ، شأنه شأن ما يصدر من رئيس المصلحة من جزاءات تأديبية. ولم يورد النص مسألة عدم جواز الطعن فيه ، كما هو النص بصريح المادة ٢٤٣ فيما يتعلق بالحكم الصادر بعقوبة المخالفة^(٤). وفي هذه الصورة

(١) انظر ، Carrand: op. cit. Tom III, No. 1179, P. 520.

د/ محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ ، د/ عبد الرزاق عيسى ، المرجع السابق ، ص ٧٧٨ وما

بعضه .

(٢) د/ حسن صادق المرصطوري ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) المشتار / أحمد عبد الظاهر الطيب ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٤) الاستاذ / علي زكي الصلبي ، المرجع السابق ، ص ٦٨٩ ، د/ أسل عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٦٩ . وللاحظ أنه إذا حدث الإخلال من عضو النيابة الحاضر في الجلسة ، فلا يستطيع رئيس الجلسة إعرابه منها ، باعتباره جزءاً من تشكيل المحكمة يظل عليها بدوره ، وليس له توقيع الجزاءات عليه لاستقلال النيابة المنسبة عن عضائه

الحكم. انظر د. محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

هذا بالإضافة إلى أن التشريع الأردني قد أجاز الحكم على من يخل بنظام الجلسة ممن يؤدي وظيفة بالمحكمة بعقوبة المخالفة بما لا يجاوز مائة جنيه أوقاً للتحويل المسار عام ١٩٨١ بشأن عقوبة المخالفات ، وبما لا يزيد

ويلاحظ أنه لا يقتصر الإخراج على الحاضرين من الناس ، بل يجوز أن يستند إلى المتهم نفسه . فقد نصت المادة ٢/٢٧٠ إجراءات على أنه "لا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك ، وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات. ويلاحظ أن الأمر بالإخراج هنا لا يصدر من رئيس الجلسة وحده وإنما يحتاج إلى حكم من المحكمة وإلا كان العمل باطلاً^(١)."

وإذا لم يستند من أجل بالنظام لأمر رئيس الجلسة بإخراجه ، شكل ذلك جريمة من نوع خاص فرض لها القانون عقوبة المخالفة ، ودخل المحكمة سلطة إقامة الدعوى من أجل هذه الجريمة والحكم فيها في الحال. فللمحكمة أن تصدر حكماً بتغريم المتهم بعد أدنى مقداره عشرة جنيهات وبحد أقصى مقداره مائة جنيه وفقاً لنص المادة ٣٧٦ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١. وهذه العقوبة لا يكفي لتوقيعها صدور أمر رئيس الجلسة ، وإنما يجب أن يصدر بها حكم من المحكمة بكامل هيئتها وبعد المحاولة إذا كانت المحكمة تتكون من أكثر من قاض^(٢) ، وهذا الحكم نهائي لا يقبل الاستئناف^(٣). وباعتباره حضورياً فهو لا يقبل المعارضة ، ولكنه لا يصير نهائياً إلا إذا انتهت الجلسة دون أن تعطل المحكمة عنه^(٤). فهذه الجريمة تختلف عن سائر الجرائم التي تقع في الجلسة في أن القانون أجاز للمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة الرجوع عن الحكم الذي أصدرته فيها ، ولا يقبل هذا الحكم بطبيعة الحالة الطعن بالنقض لصدوره في مخالفة.

ويطلب التصدي في تلك الحالة شرطين :

الشرط الأول : أن يأتي الشخص أفعالاً أو أقرألاً من شأنها التأثير في

اليهود الذي يجب أن يسود الجلسة ، وقد تكون هذه الأفعال غير ذات صفة إجرامية

(١) د/ محمد عبد الغريب ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

(٢) د. محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ و ١٦٧ .

(٣) د. محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ و ١٦٧ .

(٤) يرى بعض الفقهاء أن الحكم المسار في هذه الحالة يقتضيه مقتضى نص المادة ٢٧٠ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١

المحكمة قد جمعت فيه بين صفتي كسب أو شاذ وبين صفتي كسب ، وأيضاً عدم خضوعه للولاية من جهة قضائية أعلى بطريق اللطيف فيه. د. رمسيس بشار ، الإجراءات الجنائية ... تفاصيل وتحليل ، منشأة المعارف ، ص ٢٥٧ وما بعدها .

أو التلطف بأى قول^(١).

كما يشترط أيضا ألا يمثل المخالف لأمر رئيس المحكمة أو القاضي الذى ينظر الدعوى سواء بمغادرة قاعة الجلسة أو بعدم تكرار المخالفة ، ويتسالى فى الإخلال بنظام الجلسة^(٢).

ويشترط أخيراً أن تسمع المحكمة دفاع المتهم دون أن يشترط سماع أقوال النيابة العامة^(٣).

ثانياً : آثار التصدي :

إذا باثرت المحكمة حقها فى التصدى بالنسبة لجرائم الإخلال بنظام الجلسة فإن هناك ثمة آثار تترتب على ذلك منها :

أولاً : حق المحكمة فى إقامة الدعوى الجنائية على المتهم والحكم فيها ، ويشكل هذا الحق استثناء حقيقياً لمبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والحكم ، إذ تمتد سلطة القضاء إلى تحريك الدعوى والحكم فيها .

وحينئذ يلزم أن توجه المحكمة التهمة صراحة إلى المتهم وتسمع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم قبل الحكم ، ويلاحظ أن توقيع العقوبة يكون بحكم واجب أن يصدر من المحكمة بكامل هيئتها وإذا كانت مشكلة من أكثر من قاضى

ثانياً : أن الحكم الذى يصدر عن المحكمة ، يكون نهائياً غير قابل للطعن لا بالمعارضة لأنه حضورى ، ولا بالاستئناف للنص على ذلك صراحة فى المادة (٢٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية المصرى^(٤).

ثالثاً : أنه يجوز للمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم

(١) د. محمد عبد الغريب ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٢) د. فاروق الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) د. عبد الرزاق عيسى ، المرجع السابق ، ص ٧٠٩ .

(٤) د/ محمود نجيب حنفى / المرجع السابق ، ص ١٦٦ ، د/ عبد الرؤوف ميهدي ، المرجع السابق ، ص ٧٧٩ .

لا يتصور ممارسة المحكمة لسلطانها فى التصدى ؛ لأن كل ما يصدر عنها ليست أحكام ، وإنما هى جزاءات تأديبية .

وقد أجاز المشرع الفرنسى لرئيس المحكمة إذا وقع فى الجلسة ما يخل بنظامها أن يأمر المشتب بالخروج من قاعة الجلسة فوراً ، وإذا وقعت أثناء تنفيذ هذا التدبير أو الإجراءات مقرومة من المتهم لهذا الأمر أو أدى إلى إحداث شغب بالجلسة ، فإنه يجوز لرئيس المحكمة أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم ويحكم عليه بقوة الحس لمدة تتراوح ما بين شهرين وستين دون المساس بالعقوبات التى ينص عليها القانون الجنائي ضد مرتكب جرائم الإهانة والعنف ضد القضاة^(١).

وبلاحظ أن الحكم على المتهم فى هذه الحالة ليس وجوبياً ، وإنما يجوز لرئيس المحكمة أن يأمر بإحالة المتهم إلى النيابة العامة لتتخذ شئونها طبقاً للقواعد العادية . وفى هذه الحالة تقتصر سلطة المحكمة على مجرد تحريك الدعوى الجنائية دون الحكم فيها^(٢).

كما أن سلطة تحريك الدعوى الجنائية المقررة لرئيس المحكمة فى هذه الحالة هى سلطة شخصية يوليها بمفرده ، وليست مخولة إلى المحكمة بكامل هيئتها ، ولذلك فإن المحكمة غير مختصة بتوقيع التكاليف المنصوص عليها فى الحالات السابقة^(٣).

الفرع الثالث

شروط وآثار تصدى المحكمة لجرائم الإخلال بنظام الجلسة

أولاً : شروط التصدى :

يشترط أن يكون ما صدر من المتهم يمثل إخلالاً بنظام الجلسة كإداء أية حركة من شأنها إعاقة المحكمة عن وظيفتها أو عمل أية إشارة أو القيام بأى وضع

عن أربعة وعشرين ساعة فى التشريع السورى ، د/ محمود أحمد طه ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ / د/ فاروق الكيلانى ، المرجع السابق ، طبع فى ٢٠١١

(١)

Angevin (H): Cour d. assises. Art. 317 à 322. Juris classeur 1995. No. 26, P. 5.

(٢)

Esper (C.B.): op. cit. P. 79.

(٣)

Angevin (H): la pratique de la cour d'assises. 2ed. Litec, paris, 1999. No. 55. P. 23.

الفرع الثالث : عدم تعارض تصدي المحكمة الجنائية للجنايات التي ترتكب في الجلسة مع مبدأ تقيد المحكمة بحدود الدعوى الجنائية .

الفرع الأول

الأساس القانوني لسلطة المحكمة في التصدي

خولت التشريعات المقارنة المحاكم الجنائية سلطة التصدي لجرائم ارتكبت في الجلسة وهي على نوعين : فقد تتعلق بجناح تطوى على تعدد على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بالمحكمة وقد تتعلق بجرائم أخرى خلاف ما سبق سواء كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة .

فقد نصت المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه " إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة ، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماح أئوال النيابة العامة ودفاع المتهم . ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣) أو (٩٠) من هذا القانون . أما إذا وقعت جنائية يصدر رئيس المحكمة أمراً بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة (١٣) من هذا القانون . وفي جميع الأحوال يحرر رئيس المحكمة محضراً ، ويأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك (١) .

ونصت المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه إذا ارتكبت جنحة خلال جلسة المحكمة ، فإن المحكمة تملك تحرير محضر عن الواقعة بعد سؤال المتهم والشهود وسماح النيابة والدفاع إن وجد وتتصدى للفصل فيها مباشرة وإنزال العقاب المقرر للواقعة على المتهم . كما نصت المادة ٢٧٨ على أنه إذا ارتكبت جنائية في الجلسة فإن المحكمة تأمر بإحالة فوراً أمام النيابة المختصة كما تتولى هي التحقيق في الواقعة (٢) .

(١) د. حسن المرصفاوي، المرجع السابق، ص ١٧٢٦، د. حسن علم، قانون الإجراءات الجنائية وقانون المظن بالقبض على المتهم، القضاء، ١٩٩١، ص ٣٢٧ .

الذي تصدره . أما إذا لم ترجع عن الحكم في الجلسة، فإنه يكون واجب التنفيذ فوراً لأنه نهائي من ناحية ، ولأنه صادر بالقرارة من ناحية أخرى . والأحكام الصادرة بالقرارة تكون واجبة التنفيذ طبقاً لنص المادة (٣٦٤) إجراءات، ويعني ذلك أن الحكم قد يكون وسيلة تهديد مؤقتة لحفظ النظام بالجلسة (١) .

ويمثل أثر التصدي في القانون الفرنسي أيضاً في أن المحكمة لها الحق في رفع الدعوى والحكم فيها على المتهم فوراً بعد سماح مرافعة النيابة ودفاع المتهم . ويجوز أن يكون الحكم الصادر من المحكمة غيابياً إذا لاذ المتهم بالفرار بعد ارتكابه فعل الإخلال وقبل صدور الحكم . ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجناح بالاستئناف تطبيقاً لأحكام المادة ٤٩٦ إجراءات فرنسي (٢) .

ولا يجوز للمحكمة الرجوع عن الحكم الصادر في هذه الحالة إلى ما قبل انتهاء الجلسة مثلاً فعل المشرع المصري وذلك لعدم النص عليه في قانون الإجراءات الفرنسي (٢) .

المطلب الثاني

سلطة المحكمة الجنائية في التصدي لجرائم ارتكبت في الجلسة

سوف نتناول في هذا المطلب بحث سلطة المحكمة الجنائية في التصدي للجرائم التي ترتكب في الجلسة من خلال ثلاثة فروع على النحو التالي :

الفرع الأول : الأساس القانوني لسلطة المحكمة في التصدي
الفرع الثاني : سلطة المحكمة في التصدي

(١) د. محمد زكي أبو عامر ، الإجراءات الجنائية دول المطبوعات الجامعية ١٩٨٤، ص ٣٨٩، د. محمد عبيد اللطيف فرج ، سلطة القضاء في تحريك الدعوى الجنائية بدول النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٦٠٥ .

(٢) Hamelin (J) et André: les regles de la profession d, avocat, Dalloz, 7ed. 1992. No. 25. P. 2.

Maron (A): tribunal correctionnel, publicite et police des audiences, Art, 400 à 405 Juris - classeur. 2000. P. 3.

الفرع الثاني

سلطة المحكمة في التصدي

يبين من النصوص السابقة أن سلطة المحكمة تختلف باختلاف نوعية الجريمة التي ترتكب في الجلسة فتفرق في ذلك بين الجنب والخصومات من ناحية والجنابات من ناحية أخرى

أولاً : حالة ارتكاب جنحة أو مخالفة :

إذا كانت الجريمة التي ارتكبت في الجلسة جنحة أو مخالفة ، فإن المحكمة تملك سلطات أكبر من تلك التي تملكها إذا كانت الجريمة التي ارتكبت بالجلسة جنابة حيث تملك تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم والفصل فيها وإصدار حكمها في الواقعة ، وذلك بعد سماع أقوال النيابة ودفاع المتهم سواء بالبراءة أو الإدانة وتوقيع العقاب في حالة الإدانة^(١).

١- نطاق حق التصدي في الجنب والمخالفات التي تقع في الجلسة :

إذا وقعت جنحة أو مخالفة في جلسة المحكمة الجنائية ، كان لها حق تحريك

وتمت المادة ١٤٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني على أنه "إذا وقعت جنحة أو مخالفة في

الجلسة من قبل شخص ما وكان من اختصاص المحكمة النظر بتلك الجريمة يجوز للمحكمة أن تحكمه في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال ممثل النيابة العامة ودفاع ذلك الشخص بالقبول التي يستحقها . ووضعت حكماً هذا لسائر الطرق التي تقتضيهما الأحكام الصادرة عنها (ب) محمود أحمد طه، المرجع السابق، ص ٢٧١ .

كما نصت المادة ١٤٢ من نفس القانون على أنه "إذا كان الجرم الواقع جنابة نظم رئيس المحكمة أو القاضي محضراً بالواقع ولم يتوقعه المشتكى عليه وأحالته إلى المدعي العام لملاحقته".

وتمت المادة ٢٩٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري على أنه "إذا نكل الضرماء إظهاره أو اعترافه بقرينة عقوبة تكفيرية أو جنحة أثناء المحاكمة أوردت المحكمة تحقيقاً في الحال وقضت بالقوبة التي يستحقها الفعل قانوناً . يخضع حكماً هذه الطرق للرجعية التي تختص بها الأحكام الصادرة عنها . كما نصت المادة ٢٩٨ من نفس القانون على أنه "إذا كان الجرم الواقع جنابة نظم رئيس المحكمة محضراً بالواقع ولم يتوقف المدعي عليه وأحالته على النائب العام لإجراء العقوبة " . ففروق الفيلكسي ، المرجع السابق ، ص ٢١٤-٢١٢ .

(١)

Esper (C.B.), Op.cit., p. 80.

الدعوى الجنائية عنها في الحال ، ولها أن تتولى التحقيق بنفسها ، وأن تحكم فيها ، أي أن المحكمة تجمع في يدها إلى جانب سلطة الحكم سلطة الاتهام والتحقيق .

وتلتزم المحكمة بسماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم قبل الحكم في الدعوى (١) ويلاحظ أن حق التصدي في هذه الحالة اختياري للمحكمة لها أن تستعمله أو لا تستعمله وفقاً لتقديرها ، بمعنى أن المحكمة تقدر ملائمة تحريك الدعوى الجنائية إذا رأت أن هيتها واحترامها يقتضيه (٢) وقد جاء نص المادة (٢٤٤) إجراءات

عاماً بعبارة "إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة دون تخصيص بجرائم معينة وبالتالي فالمحكمة الجنائية حق التصدي بالنسبة للمخالفة أو الجنحة التي ترتكب في الجلسة أياً كان نوعها ، سواء أكانت واقعة على هيئة المحكمة أم على أحد أعضائها . ولا يشترط في هذه الجرائم أن تكون من الجرائم الماسة بالاحترام الواجب للجلسات كجرائم الضرب أو السب أو السرقة التي يرتكبها فرد على آخر من جمهور الحاضرين ، بل يمكن اعتبار الامتناع عن أداء الشهادة أو عن أداء اليمين من جرائم الجلسات ، كما قضى باعتبار جريمة الشهادة الزور من جرائم الجلسات (٣) .

وقد ثار خلاف في الفقه حول نطاق حق التصدي بالنسبة للجنب والمخالفات التي تقع في الجلسة وتدخل أصلاً في اختصاص محكمة خاصة أو محكمة أعلى ، فقد اتجه رأي في الفقه إلى أن المحكمة لا تقتيد بقواعد الاختصاص بمعنى أن المحكمة تختص بتحريك الدعوى والحكم فيها ، حتى ولو كانت القواعد العامة

من عبد الرؤوف مهدي ، المرجع السابق ، ص ٧٨١ / د. محمد عبد الغريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ص ٢٢٢ وما بعدها .

(١) د. حسن الرصاوي ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ / د. رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١١٢ / د. مسعود سلامة ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(٢) نفس ٢٦ مايو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام للنقض ، س ١٠ ، رقم ١٢ ، ص ٥٨٢ ، وقد ذهب رأي في الفقه - عن

حق - إلى نقد هذا الحكم لأن المحكمة إذا وجهت تهمة الشهادة الزور للناظر في الجلسة ، فقد أفسحت عن رأيها في شهادته وهي ملزمة في الدعوى قبل إصدار حكمها في الموضوع مما يجعلها غير صالحة للفصل في الدعوى / د. عبد الرؤوف مهدي ، المرجع السابق ، ص ٧٨٢ .

أو طلب إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣ ، ٨ ، ٩) من هذا القانون، فإن هذا الإغفال ليس له معنى تشريعي، وإنما هو من قبيل السهو بديل أن المشرع ذكر المادة (٩) وهي تنظيم أحكام الإذن إلى جانب الشكوى والطلب، وجميع جرائم الإذن يمكن للمحكمة أن ترفع فيها الدعوى دون الحصول عليه حتى ولو كانت ضرورة الحصول على الإذن قد ورنحت بئس تستورى؛ إذ إن الدستور يضع هنا القاعدة العامة والقوانين الأخرى تحدد هذه القاعدة. ولا تعتبر القوانين في هذه الحالة متعارضة مع النص الدستوري ما دامت لم تعارضه في الأصل العام (١)، ومن ثم يجوز، الحكم على أحد أعضاء البرلمان بغير حاجة إلى الحصول على إذن المجلس (٢).

ولا يختلف الأمر كثيراً في التشريع الفرنسي عنه في التشريع المصري، إذ إجاز لرئيس المحكمة في حالة وقوع جريمة في الجلسة أن يختار بين أمرين: الأول أن يأمر بتحرير محضر بالوقائع، وأن يحيل المتهم إلى النيابة العامة، حيث يحترم بذلك مبدأ الفصل بين الوظائف. والثاني أن تختص المحكمة بمحاكمة المتهم من تلقاء نفسها أي تتصدى للدعوى بتحركها والحكم فيها وفقاً للمادتين (٦٧٧، ٧٩١) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (٣).

(١) د/ سامون سلامة، المرجع السابق، ص ٢٢٦، ٢٢٧/ د/ محمد عبد الرقيب، شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ج ١، ص ١٧١ و ٢١١، في حين ذهب رأي في الفقه إلى أن المشرع قد قصر النص على ذكر الشكوى أو الطلب دون الإذن حتى لا يتعارض النص مع الدستور الذي قرر الحصانة البرلمانية ولم يستثن منها إلا حالة التأسيس فقط دون غيرها فلا يملك القانون وهو أداة لقي أن يقتضى ما ورد في أداة أعلى منه وهو الدستور. انظر د/ عبد الرزاق عيسى، المرجع السابق، ص ٧٨٢.

(٢) الأستاذ / على زكي المرابي، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩١.

(٣) Stefan (G), Levasseur (G), Bouloc (B): op. cit. No. 832. P. 762.

وقد نظم القانون الإنجليزي الأحكام المقررة لبعض الجرائم التي تقع في الجلسة ومنها جريمة إهانة المحكمة. فمع أنه يجوز أن ترفع الدعوى في هذا الجريمة بطريق الإهمال أو بطريق البلاغ، ثانياً شأن أية جثة أخرى، إلا أن هذا الطريق الملازم لرفع الدعوى والحكم فيها التبع (١) بل أن المحاكم في هذه الحالة تتصمى بتفسير إقافة الدعوى على المتهم والحكم عليه مباشرة وبغير اشتراك المحلفين أي جزئياً.

وإذا كان هذا التصدي سائماً بالنسبة لجرائم الامتحان التي تقع في مواجهة المحكمة وهي إهانة قاض في الجلسة أو الاعتداء عليه فإن التصدي لإقافة الدعوى والحكم فيها بالنسبة لجرائم الامتحان التي تقع خارج الجلسة قد قلل كثيراً

تجعل الاختصاص بها لمحكمة أخرى (١). في حين ذهب رأي آخر في الفقه - وحق - إلى أن قواعد الاختصاص من النظام العام لا يجوز مخالفتها إلا بنص صريح، وبالتالي فإنه يشترط في هذه الحالة أن تكون الجريمة التي وقعت هي مخالفة أو جثة لا تدخل في اختصاص محكمة خاصة كالمحاكم العسكرية أو محكمة أعلى درجة.

فإذا كانت الجريمة التي وقعت في الجلسة تدخل في الاختصاص النوعي لمحكمة أخرى أعطى درجة لمحكمة الجنائيات مثل جنح النشر، أو ذات اختصاص بأشخاص معينين كمحاكم الأحداث أو المحاكم العسكرية، فلا يحق للمحكمة التي وقعت الجريمة في جلساتها إلا أن تحرك الدعوى الجنائية دون أن تتخذ بشأنها أي إجراء من إجراءات التحقيق عند القبض على المتهم، ويمتنع عليها أن تنتظر تلك الجريمة بل عليها أن تثبت الواقعة في محضرها ثم تبلغ النيابة العامة بها؛ ذلك أن سلطة المحكمة في رفع الدعوى تعد استثناء على حق النيابة العامة وحدها في تحريك الدعوى، وعلى مبدأ عدم الجمع بين سلطتي الاتهام والحكم، وبالتالي لا يجوز التوسع فيه (٢).

ولا تنقيد المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية بالقيود التي ترد على سلطة النيابة العامة في تحريكها كما في الجرائم التي تتطلب (الشكوى، الطلب، الإذن). فإذا وقعت في الجلسة جريمة سب أو قذف بين الأرواح فتملك المحكمة أن تحكم فيها دون شكوى المجنى عليه؛ ذلك أن الجريمة في هذه الحالة تعتبر واقعة على المحكمة لإخلالها بالاحترام الواجب لها وينظام الجلسة (٣).

ويلاحظ أنه إذا كان المشرع قد أعطى النص على الإذن في الفقرة الثانية من المادة (٢٤٤) والتي تقتضى بأنه لا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى

(١) الأستاذ / على زكي المرابي، المرجع السابق، رقم ١٤٢٢، ص ٢٩٠/ د/ محمود نجيب حبيب، المرجع السابق، ص ١٦١، د/ رزاق عيسى، المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢) د/ حسن صادق الرصاقل، المرجع السابق، ص ١٥٨، د/ سامون سلامة، المرجع السابق، ص ٢٢٥، د/ حنفى الحنفى، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٣) د/ عبد الرزاق عيسى، المرجع السابق، ص ٧٨٢.

عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين^(١) ، وكذلك جرائم الضرب أو السب أو السرقة التي يرتكبها فرد على آخر من جمهور الحاضرين.

الشرط الثاني : أن تكون الجثة أو المخالفة مما يدخل في اختصاص المحكمة ، ونحيل في شرح وتحليل هذا الشرط إلى نطاق حق المحكمة في التصدي في بحثه لمسألة الاختصاص والإراء الفقهية المتعلقة بها منعا للتكرار .

الشرط الثالث : أن تقع الجريمة في الجلسة ، فإذا كانت المحكمة غير منعقدة وقت ارتكاب الجريمة ، فليس لها أن تحرك الدعوى على مرتكبها ، ولو ارتكبت الجريمة تحت نظر أعضاء المحكمة في قاعة الجلسة وشهدوا الجريمة بل وكانوا هم المحني عليهم فيها^(٢).

ولا يشترط أن ترتكب الجريمة ضد هيئة المحكمة أو أحد قضاتها أو على أحد الشهود أو على أحد الخصوم ، إذ يحق للمحكمة التصدي لها بالتمصل فيها ولو ارتكبت ضد أحد الحاضرين ، دون أن يكون من أعضاء المحكمة أو من الخصوم أو الشهود في الواقعة المنظورة أمام المحكمة لحطة وقوع هذه الجريمة ، كما أنه لا أهمية لشخص مرتكب الجريمة فقد يكون من أطراف الخصومة أو أحد الشهود أو أحد معاوئي القضاء^(٣).

الشرط الرابع : ضرورة تحريك الدعوى الجنائية في الحال ، أي في الجلسة التي ارتكبت فيها الجريمة. فإذا ارتكبت جثة أو مخالفة في الجلسة وجب على المحكمة ، إقامتها في الحال^(٤). وقد اختلف الفقه حول مفهوم كلمة (في الحال) ،

(١) د/ محمد عبد الرزيب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٠، د/ عادل قودة ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، د/ توفيق الشاوي ، فقه الإجراءات الجنائية ،

دور الكتاب العربي، ١٩٥٤، ص ٧٠.

(٢) أنظر في تفصيلات أكثر لمفهوم الجلسة ، أحمد عبد الظاهر الطيب ، المرجع السابق ، ص ٢٦ : Cass - Crim, 5/4/1860 - B.C., No. 148

(٣) أنظر د/ سليمان عبد المصم ، حالة الدعوى الجنائية من سلطة التحقيق في قضاء الحكم ، در الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٠٢، ص ١٢٢

(٤) يلاحظ أن هذا الحق خوله القانون للمحكمة وليس لرئيس الجلسة إذ نمت المادة ٢٤٤ لإجراءات على نفسه بجزء المحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال فإذا كانت المحكمة مشكلة من ثلاث قضاة يجب أن تكون إقالة

ويجب على المحكمة في هذه الحالة ضرورة سماع أقوال المتهم قبل الحكم في الدعوى ومراجعة جقوق الدفاع^(١).

ومع ذلك إذا كانت الجثة المرتكبة في الجلسة هي الجثة المنصوص عليها في المادة (٤٢٤) من قانون العقوبات (قتل أو أعمال عنف ضد القضاء أثناء ممارستهم لوظيفتهم أو بمناصبها) ، فإنه يجب على رئيس المحكمة أن يكتفي بتحرير محضر بذلك ويحيل المتهم إلى النيابة، وتصدر النيابة أمراً بملاحقة المتهم عن هذه الجثة الجديدة ، ولا يجوز للقضاة الذين اشتركوا في الجلسة عند ارتكاب الجثة أو أعضاء النيابة الحاضرين في الجلسة أن يكونوا ضمن تشكيل المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى (م ٣/٦٧٧) والمضافة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٩٣^(٢).

٢- شروط تصدى المحكمة للجنح والمخالفات التي ارتكبت في الجلسة:

إذا ارتكبت مخالفة أو جثة في جلسة المحكمة الجنائية كان لها أن تحرك الدعوى عنها في الحال ، ولها أن تتولى التحقيق بنفسها ، وأن تحكم فيها ، وبهذا تجمع المحكمة في يدها إلى جانب سلطة الحكم سلاطي الاتهام والتحقيق^(٣) ، ويشترط لاستعمال المحكمة هذه السلطة توافر الشروط الآتية :

الشرط الأول : أن تكون الجريمة التي ارتكبت مخالفة أو جثة أيا كان نوعها ، سواء كانت واقعة على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها ، أو كانت من فرد على فرد. ومثال ذلك التعدي على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها ، والامتناع

من الاعتراضات د. جمال الدين المطفي ، الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٢٩٦ وما بعدها .

(١) Cass. crim. 14 sept. 1988; Bull. crim. No. 322.

(٢) Gomard (1): op. cit. Art. 677. P. 1.

(٣) د/ زوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٩٧، د/ أمون سلامة ، المرجع السابق ، ط ١٠٠١، ص ٢١٥، د/ حسن المرصولي ، المرجع السابق ، ص ١٤١.

نظرها وفقاً للقواعد العادية^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا نصت المادة (١/٢٤٤) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا وقعت جناية أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقوم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم ونصت المادة ٢٤٦ على أن "الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقوم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها يكون نظرها وفقاً للقواعد العادية. فقد دل المشرع بذلك على أن حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجناية أو المخالفة في الجلسة وقت انعقادها وبأن تباير المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها ، كما دل على أنه إذا تراخى اكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة فإن نظرها (الجناية أو المخالفة) يكون وفق للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها^(٢).

وفي هذه الحالة لا يجوز لأحد من أعضاء المحكمة أن يشترك في الحكم في الدعوى الجديدة لسبق توافر المعلومات الشخصية لديه عنها ، فيكون في مركز يسمح له بإداء الشهادة فيها وثمة تعارض بين صفتي الشاهد والقاضي^(٣).

وأخيراً فإن حق المحكمة في رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم الجلسات هو جوازى بالنسبة لها ، أي أنها تملك إجراءه إذا أرادت ، وأن عدم تقيد المحكمة بقيد رفع الدعوى الجنائية قاصر فقط على الحالة التي تحرك فيها الدعوى. فإذا لم تر المحكمة تحريكها وإحالتها إلى النيابة العامة لتصرف فيها وفقاً للقواعد العامة ، فإنه يتعين على النيابة ألا يتأثر أي إجراء فيها قبل الحصول على الشكوى أو الطلب أو الإذن^(٤).

فقد ذهب البعض إلى أن المحكمة يجب أن تسرع في الحال في محاكمة مرتكب المخالفة أو الجناية ، ويجب عليها لذلك أن توقف نظر الدعوى الأصلية التي وقعت أثناءها الجريمة وتفصل في هذه الجريمة والإزال اختصاصها^(٥) . في حين ذهب البعض الآخر إلى أنه يكفي أن تنتظر المحكمة جريمة الجلسة عقب انتهاء الدعوى الأصلية فوراً^(٦) .

ويرى الرأي الراجح في الفقه أنه يكفي أن تحرك المحكمة الدعوى في الجلسة نفسها التي وقعت فيها الجريمة ، فلم يتطلب المشرع من المحكمة أن ترفع الدعوى فور ارتكاب الجريمة بالجلسة ، بل إن هذا الحق يثبت للمحكمة ما دام باب المرافعة مفتوحاً إذا كانت الجريمة متعلقة بالدعوى المنظورة ، وما دامت الجلسة لم ترفع إذا كانت الجريمة الموجهة إلى المحكمة لا تتعلق بالدعوى ، وإنما يحفظ النظام بالواقعة^(٧) . وبالتالي فإذا رأت المحكمة نظر جريمة الجلسة فلا بد لها أن توقف نظر الدعوى الأصلية وتنتظر فوراً في جريمة الجلسة ، كما أن لها أن تستمر في نظر الدعوى الأصلية وأن تنتظر جريمة الجلسة عقب انتهاء الدعوى الأصلية فوراً ، ولها أيضاً أن ترفع الدعوى الجنائية ما دام ذلك في الجلسة التي وقعت فيها الجريمة^(٨) .

أما إذا انتهت الجلسة دون أن ترفع المحكمة الدعوى فلا يكون لها الحق في رفعها بعد ذلك ، فلا يجوز تحريك الدعوى في جلسة لاحقة عن جريمة وقعت في جلسة سابقة — وبأكبر دليل ذلك فقد نصت المادة (٢٤٦) إجراءات جنائية مصرى على أن "الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقوم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها يكون

الدعوى بجريمة المحكمة — منذ أن تناول في لمرها — ولا يستل ذلك رئيس الجلسة. رستلر / است الطبيب ،
نشر سابق ، ص ١٠٧ .

(١)

(٢) Helie (f): op. cit. Tome VI. No. 2929 .

(٣) د/ مأمون سلامة : شرح سابق ، ص ٣٦٦ .

(٤) د/ محمد عبد الحليم فريح ، شرح سابق ، ص ٤٠٦ .

المطلب الأول

المحاكم المدنية والتجارية وتصددها لجرائم الإخلال بنظام الجلسات

تنص المادة ١٠٤ من قانون المرافعات المدنية على أنه "ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ، ومع مراعاة أحكام قانون المحاماة يكون له في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإذا لم يمثل وتمادي كان للمحكمة أن تحكم على اللور بجبسه أربع وعشرين ساعة أو بتغريمه جنيهاً واحداً ويكون حكمها بذلك نهائياً".

وتلك المادة تقرر حكماً مماثلاً للمادة ٢٤٣ إجراءات جنائية والتي أخذت حرفياً من المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون المرافعات القديم رغبة في التنسيق بين القوانين وعدم التفرقة بين المحاكم^(١).

وعلى ذلك لرئيس الجلسة سلطة إخراج من يخل بنظامها فإن لم يمثل وتمادي كان للمحكمة أن تقيم عليه الادعى في الحال ، وإذا وقع الإخلال ممن يؤدي وظيفة بالمحكمة كان لها أن توقع أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة من جزاءات تأديبية ، وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره^(٢).

وقد عدلت العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ مرافعات بمقتضى المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ والتي تُنص على أنه "تلغى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ، وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيئات وبحد أقصى مقداره مائة جنيئة"^(٣).

الفرع الثالث

عدم تعارض تصدي المحكمة الجنائية للجنايات التي ترتكب في الجلسة مع مبدأ تقيد المحكمة بحدود الدعوى الجنائية

سبق القول بأن التصدي في جرائم الجلسات في الجنايات لا ينطوي على انتهاك لمبدأ تقيد المحكمة بحدود الدعوى الجنائية، وما ذلك إلا لعدم خروج المحكمة على حدود الدعوى التي تنظرها. إذ إن تصديها لا يتعدى مجرد تحريك الدعوى الجنائية، وذلك بإحالتها إلى النيابة العامة للتحقيق والتصرف فيها. هذا بالإضافة إلى أنه لا يتعارض مع مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم؛ لأن المحكمة التي تصدرت لجرائم الجلسات من الجنايات وحركت الدعوى فيها لم تلزم النيابة العامة بإحالة الواقعة إلى المحكمة، كما أنه لا يجوز لها التصدي بالفصل فيها أو أن تحال أمامها من قبل النيابة العامة^(١).

المبحث الثاني

سلطة المحاكم المدنية والتجارية في التصدي لجرائم الجلسات

تختلف سلطة المحاكم المدنية والتجارية باختلاف نوعية الجريمة التي تتصدى لها، وهذه الجرائم لا تختلف عن تلك التي ترتكب أمام المحاكم الجنائية. فقد تتعلق بنظام الجلسة ، وقد تتعلق بجرائم أخرى وهو ما سوف نفرد لكل منها مطلباً مستقلاً.

(١) رابع د/ محمد عي طريب ، المرجع السابق ، ص ١١٥

(٢) أنظر / أحمد عبد الظاهر الطيب ، المرجع السابق ، ص ١٨٣

(٣) رابع د/ حسن صديق المصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ ، ١٩٧

الفرع الأول

سلطة المحاكم المدنية والتجارية في اتخاذ إجراءات التحقيق

نصت المادة ١٠٦ من قانون المرافعات على أنه "مع مراعاة أحكام قانون المحاماة يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وبما يرى اتخاذه من إجراءات التحقيق ثم يأمر بإحالة الأوراق إلى النيابة لإجراء ما يلزم فيها ، فإذا كانت الجريمة التي وقعت جناية أو جحثة كان له إذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه" (١).

وأخذاً بعموم نص المادة سالفة الذكر فإن سلطة المحكمة بشأن ما يقع من جرائم تقتصر على قيام رئيس الجلسة بكتابة محضر عن الجريمة ولا يشترط أن يكون محضراً مستقلاً ، بل يكفي أن يثبت في محضر الجلسة ، لأنه لو أصدر حكمه في هذه الواقعة دون أن تثبت في محضر الجلسة ، لكان ذلك فصلاً في واقعة لا يوجد لها أصل في الأوراق . هذا فضلاً عن أن كتابة محضر عن كل جريمة تقع بالجلسة يسمح للمحكمة الاستئنافية أن تقرر الفعل الذي أثبتته محكمة أول درجة في محضرها وتقول كلمتها فيه على هدى من الوقائع والأدلة التي أثبتتها هذه المحكمة بالإضافة إلى ما قالته محكمة أول درجة بشأنها (٢).

كما أن للمحكمة أيضاً اتخاذ إجراءات التحقيق ومنها القبض على المشتبه إذا كانت الواقعة جحثة أو جناية وإحالة النيابة العامة لإجراء ما يلزم فيها . ومضى ذلك أن سلطة المحكمة تقتصر على اتخاذ الإجراءات دون الحكم في الدعوى الجنائية.

وهذا الحق مخول لرئيس الجلسة وليس للمحكمة بكامل هيئتها ، فإذا كانت المحكمة مشككة من ثلاثة قضاة ، فإن هذا الحق من اختصاص رئيس الدائرة دون حاجة إلى مداولة باقي الأعضاء ، ويكون استعمال هذا الحق بشأن يأمر رئيس

(١) المستتر / عن الدين الديناصوري ، / حامد عكار ، تطبيق على قانون المرافعات ، الناشر لدى القضاة ، ١٩٩٢

وبطبيعة الحال من بين القوانين الأخرى التي يسرى عليها التعديل قانون المرافعات ، وإن أغفل المشرع تعديل المادة ١٠٤ بما يتفق مع حكم المادة ٢٤٣/١ إجراءات جنائية للمحكمة.

كما نصت المادة ٤٣٩ من قانون المرافعات المدنية الجديد في فرنسا على أنه " يجب أن يتخذ المشاركون في الجلسة وضعا هادئا ويحافظون على الاحترام الواجب للعائلة ويحظر عليهم التحدث دون دعوتهم إلى ذلك ، أو أن يظهروا إشارات بعدم الرضا ، أو أن يسيروا إخلالا بالنظام أيًا كانت طبيعته . ويجوز لرئيس الجلسة أن يأمر بطرد أي شخص لا يرضخ لأوامره دون المساس بالملاحظات الجنائية أو التأديبية التي يمكن اتخاذها تجاهه (١) . ويلاحظ أن هذه المادة على خلاف أحكام المواد ١٠ و ١١ من مواد القانون القديم التي لم تعد تجيز للرئيس أن يعاقب المتسبب في الإخلال بنظام الجلسة برفع غرامته ، ويجوز له فقط طردهم (٢) .

ويترتب على ذلك ، أنه في حالة الإخلال بنظام الجلسة من أحد الأطراف أو أي شخص حاضر في الجلسة ، فإن سلطة رئيس الجلسة لا تتعدى طرد المخل بالنظام دون توقيع أي عقوبات أخرى في الحال . وبالتالي لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو الحكم فيها ، وتقتصر سلطة رئيس الجلسة على تحرير محضر بالواقعة.

نمط الثاني

سلطة المحاكم المدنية والتجارية في التصدي للجرم الأخرى

إذا كان المشرع قد خول المحاكم الجنائية الحق في تحريك الدعوى الجنائية عن جميع الجرائم التي تقع في الجلسة ، وكذا الحكم فيها إذا كانت جحثة أو مخالفة ، فإن ذلك الحق لم يمنح للمحاكم المدنية على إطلاقه بل اقتصر حقها في تحريك الدعوى والحكم فيها على بعض الجرائم ومنها سلطة التحقيق في جميع الجرائم وهو ما سوف تعرض له تفصيلاً في فروعنا على النحو التالي :

(١) النظر .

(٢) راجع .

VINCENT (J.), GUINCHARD (S), Procédure civil, D., 24, 1996, p., 113.

GONNARD (J), Op. cit., n 45, p. 6.

ثانيا : شروط ممارسة المحكمة لسلطانها في التصدي :

للمحاكم المدنية والتجارية طبقا للنص سالف الذكر تحريك الدعوى والحكم

فيها بالجلسة ذاتها وذلك بشروط معينة :

١- أن تكون الواقعة جنة .

٢- أن تكون من جنح التعدي على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بها ، أو شهادة الزور . ويلاحظ أن الفارق بين حكمي المادتين ٢٤٤ الموظفين بها ، إذ تختص هذه المحاكم بالمحاكمة والحكم في جميع الجنح والمخالفات الجنائية ، إذ تختص هذه المحاكم بالمحاكمة والحكم في جميع الجنح والمخالفات التي تقع في الجلسة في حين أن المادة ١٠٧ مرافعات تقصر هذا الحق على المحاكم المدنية والتجارية في جنح التعدي على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها وشهادة الزور . وقد قضت محكمة النقض بأنه مدامت هيئة المحكمة تكون كاملة فني استطاعتها لو أن المعتدي كان حاضراً بالجلسة مثلا أن تحكم عليه على الفور بعد سماع دفاعه ، بل لو كان المعتدي هو كاتب الجلسة وكان إلى جواره كاتب آخر من كتاب الجلسة وأمكن أن يحل محله لجازت تلك المحاكمة الفورية أيضا وكانت صحيحة^(١).

٣- كذلك يشترط توافر صفة خاصة في المجني عليه ، بأن يكون من هيئة المحكمة أو أحد أعضائها أو الموظفين بالمحكمة^(٢) . وعلاوة هيئة المحكمة تنسج لتشمل

(١) لما كان ذلك وكان الحكم فسيئ قد صدر من دائرة الأحوال لشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنة تد وقعت عليها أثناء انعقادها طبقا لنص المقتضى الأول من المادة ١٠٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان القيلح - بما نص عليه في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قد

فصر حق التمتع الاستئناف على نطاق المستورة من المحكمة الجزئية في مولا الشخ وفي مولا المشتك في بيته بين حصص ، فإن الحكمين تضمنون فيما إذا أقام أقامهما بما يضم جواز الاستئناف على أن الحكم فسيئ صدر من دائرة الأحوال لشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنة تد وقعت على هيئة محكمة فتناء لجلسة ، يكونان قد التوا بالصواب بما يقتضيه منه الشيء عليها في هذا الشأن غير سديد ، (انظر ٢ ديسمبر سنة ١٩٩٧ نص رقم ٢٠٩٥٥ لسنة ٩٢ قضائية).

(٢) قضت محكمة النقض بأن المجني عليه أمام المحكمة الأولية من شوشين بالمحكمة ذات الإمكان يؤدي عرف وعقبة

لدى المحكمة ، وذلك في حدة بقاها من فقراء الذين كتب عليهم من لجنة معمودة لوتيه مختلف من قبل المقتدرين بشأن ميمته (انظر نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٩٢ معمودة لوتيه من رقم ٣٠٠٠ ص ٢٣٣).

الجلسة بكتابة محضر عن الجريمة التي وقعت، وأن يتخذ ما يلزم من إجراءات تحقيق ثم يأمر بإحالة الأوراق للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها^(١). وبإحالة الأوراق من رئيس الجلسة إلى النيابة العامة، يكون لها مطلق حرية التصرف في ضوء التحقيق الذي تجريه. وتلتزم النيابة العامة في هذه الحالة بتحقيق الدعوى، فلا تكون لها سلطة تقديرية في مباشرة التحقيق من عدمه، ولكن تبقى لها سلطتها التقديرية في التصرف في التحقيق سواء بالإحالة إلى المحكمة أو إصدار قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى^(٢). وفي حالة إحالة الدعوى من النيابة العامة إلى المحكمة، فإنه لا يجوز لأحد من أعضاء المحكمة التي وقعت الجريمة بجلستها أن يشترك في الحكم في الدعوى الجديدة لسبق توافر المعلومات الشخصية لديه عنها، فيكون في مركز يسمح له بإداء الشهادة فيها، وثمة تعارض بين صفتي الشاهد والقاضي^(٣).

الفرع الثاني

سلطة المحاكم المدنية والتجارية في التصدي بتحريك الدعوى الجنائية

والحكم فيها

أولا : الأساس القانوني لسلطة المحكمة في التصدي:

نصت المادة ١٠٧ من قانون المرافعات على أنه "مع مراعاة أحكام قانون المحاماة للمحكمة أن تحاكم من تقع منه أثناء انعقادها جنة تد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فوراً بالعقوبة والمحكمة أيضا أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالعقوبة المقررة لشهادة الزور. ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نافذا ولو حصل استئنافه^(١)."

(١) : سمعت عبد الحفيظ فرج، فرجع شتاتي، ص ٥٠٤.

(٢) : حفيظ شتاتي، فرجع شتاتي، ص ٢١٩.

(٣) : مستر احمد عبد الطاهر نصيب، فرجع شتاتي، ص ٢١١.

(٤) : عد ابروف ميري، فرجع شتاتي، ص ١٨٨/د أحمد ميري ، كملقي على قانون المرافعات ، النشر بتأي اللجنة ٢٠١٢، ص ١٠٠.

١) إجراءات التصدي في حالة التحدى على هيئة المحكمة :

إذا وقعت جنة تعد على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بها ، من أى شخص غير المحامين ، وتوافرت شروطها على النحو السابق الإشارة إليه ، فيجوز للمحاكم المدنية والتجارية أن تقيم الدعوى على المتهم بنفسها في ذات الجلسة دون حاجة لرفع الدعوى من النيابة العامة حتى ولو كانت ممثلة في الجلسة ، وقد قضت محكمة النقض بأن المقصود بعبارة من تلقاء نفسها الواردة في المادة (٨٩) مرافعات قديم ، هو تحويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد تمكيناً من حفظ كرامة القضاء بالإسراع في محاكمة من يتحدى عليه وإيقاع العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة المدنية أو التجارية هنا أيضاً غير مقيدة بقيود رفع الدعوى تماماً كالمحكمة الجنائية^(٢) ، ولم يشترط القانون أن تسمع المحكمة أقوال النيابة العامة قبل الحكم على المتهم وذلك خلافاً لإحدى القواعد الأساسية في الإجراءات الجنائية . وطه ذلك أن النيابة العامة غير ممثلة في جلسة المحكمة المدنية ، فلا سبيل إلى سماع أقوالها على الفور ، ولا سبيل كذلك إلى إرجاء المحاكمة إلى جلسة تالية ، إذ يعارض ذلك مبدأ فوروية المحاكمة والحكم الذي أقره الشارع في شأن جرائم جلسات المحاكم المدنية^(٣) .

وتلتزم المحكمة المدنية بسماع أقوال المتهم قبل الحكم عليه ، إذ أن ذلك قاعدة إجرائية أساسية ولم يقرر المشرع الخروج عليها^(٤) .

(١) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٢٨٠ .
(٢) د/ مأمون سلامة : الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، المراجع السابق ، ص ٢٢٩ .
(٣) د/ محمود نجيب حسني : المراجع السابق ، رقم ١٧٧ ، ص ١٧١ - د/ محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، رقم ١٧٨ ، ص ٢١٦ وما بعدها . د/ محمد عبد اللطيف فرج ، سلطة القضاء في تحريك الدعوى الجنائية ، دار النهضة العربية ، رقم ٢٠٠٤ ، ص ٤٩٩ .
(٤) د/ محمود نجيب حسني : المراجع السابق ، رقم ١٧٧ ، ص ١٧١ - د/ محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، رقم ١٧٨ ، ص ٢١٦ وما بعدها .

جميع أعضاء المحكمة ، وعضو النيابة العامة حين يكون حضور النيابة في الدعوى المدنية شريطة لصحة الإجراءات^(١) . ولم يتطلب المشرع صفة خاصة في الجاني ، فأيا كانت صفته فهو يخضع لحكم هذه المادة . وعلى ذلك إذا وقرن العربية من كاتب الجلسة أو محضرها أو مترجمها ، بأن اعتدى أحد مسهم على زميله أو على أحد القضاة أو على هيئة المحكمة ، فالمحكمة عقابه في الحال مادامت هيئة المحكمة كاملة^(٢) . ويلاحظ أن المحكمة المدنية والتجارية غير مبدية بتقيد رفع الدعوى كالمحكمة الجنائية^(٣) .

ثالثاً : الإجراءات في شأن جرائم جلسات المحاكم المدنية :

نظم المشرع إجراءات التصدي أمام المحاكم المدنية في المواء (١٠٤) ، ١٠٦ ، ١٠٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وتقابل المادة (٢٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية والخاصة بحفظ النظام في الجلسة ، ويتبع أمام المحاكم المدنية الإجراءات نفسها المعمول بها أمام المحاكم الجنائية .

وتختلف إجراءات التصدي أمام المحاكم المدنية في جرائم الجلسات بحسب ما إذا كانت الواقعة جنة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بالمحكمة أو شهادة زور بالجلسة أن كانت الواقعة أي جريمة أخرى سواء أكانت مخالفة أم جناية^(٤) .

ففي الحالة الأولى : يجوز للمحكمة أن تحرك الدعوى الجنائية ضد المتهم وتحكم عليه بالعبودية . أما الحالة الثانية ، فيقتصر حق المحكمة على مجرد تحريك الدعوى الجنائية واتخاذ إجراء التحقيق دون الحكم فيها ، وذلك على التفصيل التالي

(١) د/ محمود نجيب حسني ، المراجع السابق ، ص ١٧٠ .
(٢) د/ محمود مسطفي ، المراجع السابق ، ص ١١٤ .
(٣) د/ مأمون سلامة ، المراجع السابق ، ص ٢٢٩ .
(٤) د/ حسني النجدي : المراجع السابق ، رقم ١٧٥ ، ص ٢٢٦ وما بعدها ، ٢٠٠٢ .

بالاستئناف تختص به محكمة الجناح المستأنفة والطعن فيه بالنقض تنتظر فيه الدائرة الجنائية بمحكمة النقض^(١).

وإذا قضت محكمة النقض بالنقض بإلغاء الحكم وإحالة القضية على محكمة أخرى ، فإن هذه المحكمة يجب أن تكون محكمة جنائية ، وهي المحكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة ، فلا مبرر للخروج من هذه القواعد^(٢).

أما إذا رأت المحكمة المدنية في هذه الحالة ألا تتولى المحكمة بنفسها ، فبها أن تأمر بالنقض على المتهم وإحالة إلى النيابة العامة للتصرف في شأنه ، أما إذا كان ما وقع من تعد على هيئة المحكمة أو أحد موظفيها يعد جنائية ، اقتصررت سلطة المحكمة على الأمر بالنقض على المتهم وإحالة إلى النيابة العامة^(٣) (١٠٦) .

مرافعات^(٤).

٢) إجراءات التصدي في حالة الشهادة الزور :

خص المشرع المصري جنة الشهادة الزور بإجراءات خاصة ، فإذا كان يتعين على المحاكم المدنية أن تقيم الدعوى وتحكم فيها في الحال أي في الجلسة نفسها التي وقعت فيها الجريمة وإلا فقدت اختصاصها بنظر جريمة الجنية والحكم فيها ، إلا أن جريمة الشهادة الزور باعتبارها من جرائم الجنايات تتميز في هذا الصدد بإجراءات خاصة تنفق وطبيعتها باعتبارها جريمة ترتبط بالدعوى موضوع الشهادة ومدى تأثير تغيير الحقيقة في الشهادة التي أدلت على مركز الخصوم^(٥).

وقد قضت محكمة النقض بأنه "إذا صدر الحكم في جنة الشهادة الزور مع

الدعوى الأصلية في وقت واحد فقد تحقق ما يقصده القانون من الغورية ولا يشرع

(١) الأستاذ/ علي زكي المراني : المرجع السابق ، ج ١ ، رقم ١٤٤٧ ، ص ٢٩٨ .

(٢) د/ محمود نجيب حسني : المرجع السابق ، رقم ١٧٧ ، ص ١٧١ .

(٣) د/ محمد عبد الغريب : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ١٧٨ ، ص ٢١٨ .

(٤) الأستاذ/ أحمد الطيب : "ملفات المحاكم في جرائم الجنايات" ، مرجع سابق ، رقم ١٤٥ ، ص ٢٠٥ .

وإذا رأت المحكمة المدنية أو التجارية تحريك الدعوى والحكم فيها من أجل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٠٧) مرافعات ، فإنه يجب عليها أن تصدر حكماً فيها فوراً ، أي في ذات الجلسة التي ارتكبت الجريمة فيها ، فإلّا لم تفعل فقدت اختصاصها ، وخضعت الإجراءات في شأن جريمة الجلسة للقرارد العامة^(١).

وتكون الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية والتجارية في الجرائم المسافلة الذكر نافذة ولو طعن فيها بالاستئناف وهذا يعني أن المشرع قد استثنى هذه الجرائم من القواعد التي تقرر للاستئناف أثراً موقفاً للتنفيذ ، مع أنها لو صدرت من المحاكم الجنائية لا تكون مشمولة بالنفاذ . وترجع حكمة التفرقة في هذه الحالة إلى أن المحاكم الجنائية لها في هيئتها والأحكام التي تصدر منها ما يشعر الفرد بخطورة ما قد يرتكب من جرائم في جلستها ، في حين قد لا يتوافر مثل هذا الجو للمحاكم المدنية ، لذلك خص المشرع ما يصدر منها من أحكام في شأن جرائم الجلسة بالنفاذ تذكيراً للمقاضين بما ينبغي عليه جساها من احترام^(٢).

وحين نقضي المحكمة المدنية أو التجارية في شأن جريمة الجنية ونحكم فيها بالعقوبة المقررة لها فإنه يتحول بالضرورة - وعلى وجه عارض مؤقت - إلى "قضاء جنائي" إذ هي تباشر بذلك وظيفة من اختصاص القضاء الجنائي^(٣) ، ويتربى على ذلك أن الحكم الذي تصدره يعتبر حكماً جنائياً ، وأن الطعن فيه

(١) د/ محمود نجيب حسني : المرجع السابق ، رقم ١٧٧ ، ص ١٧١ .

(٢) ويلاحظ أن المحكمة الجنائية إذا أمرت بالنقض على المتهم قبل إصدار الحكم تطبيقاً للقرة الأخيرة من المادة (٢٤٤) إجراءات ، يجوز لها أن تأمر بتنفيذ حكمها مؤقتاً عملاً بنص المادة (٢/٤١٣) إجراءات . فإليها على أن المتهم يعد محبوساً احتياطياً . د/ حسن صديق الموصفاوي : المرجع السابق ، رقم ٦٣ ، ص ١٦٥ ،

و قد ذهب رأي آخر في الفقه على أن هذه التفرقة محل نقد إذ يبدو غريباً أن تكون هذه الحكم نافذة إذا صدرت من محكمة مدنية ولا تكون كذلك إذا صدرت من محكمة جنائية ، الأستاذ/ علي زكي المراني : المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات ، مطبعة الترجمة ، ١٩٤٠ ، رقم ١٤٥١ ، ص ٧٠٠ .

(٣) د/ محمد عبد الطيب فرج : المرجع السابق ، ص ٥٠١ .

د/ محمود نجيب حسني : المرجع السابق ، رقم ١٧٧ ، ص ١٧٠ .
Garraud: Op. cit. Tome III No. 118. p. 526.

المتهم إذا كانت الواقعة جنة أو جنابة وإحالة إلى النيابة العامة في الأحوال التي لا يجوز له رفع الدعوى والحكم فيها والمنصوص عليها في المادة (١٠٧) من أفعاء ، أو إذا كانت تدخل في الفروض التي يحق للمحكمة أن ترفع فيها الدعوى إلا أنها رأت عدم رادها وإحالتها النيابة .

وحق المحكمة في اتخاذ هذه الإجراءات يكون بصدد أية جريمة تقع أثناء الجلسة ، وسواء أكانت مخالفة أم جنة أم جنابة^(١) .

وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة المدنية أو التجارية اتخاذ الإجراءات التالية^(٢) :

١- توجيه الاتهام للمتهم بارتكاب الجريمة أثناء انعقاد الجلسة وتحرير محضر ضبط بذلك :

طبقاً لنص المادة (١٠٦) مرافعات فإن الحق في تحريك الدعوى الجنائية محول للرئيس الجلسة" وليس للمحكمة بكامل هيئتها ، فإذا كانت المحكمة مشكلة من ثلاثة قضاة فإن هذا الأمر من حق رئيس الدائرة دون حاجة لمداولة من باقي الأعضاء ويكون استعمال هذا الحق بأن يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن الجريمة التي وقعت ، وأن يتخذ ما يلزم من إجراءات التحقيق ثم يأمر بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها^(٣) .

ويلاحظ أن المحاضر المحررة بمعرفة المحاكم فيما يتعلق بجزاء الجلسات التي تقع أثناء انعقاد المحكمة وإن اعتبرت أوقافاً رسمية لصورتها من موظف مختص بتحريرها إلا أن حجبها بهذه الصفة لا تتعدى نطاق الحجية المقررة للأوراق الرسمية عموماً بما فيها من محاضر الاستدالات وتحقيق النيابة ، بمعنى أنها لا تتساوى مع محاضر الجلسات بالنسبة للحجية التي أضافها القانون عليها

(١) د/ مأمون سلامة : "الإجراءات الجنائية في التشريع المصري" ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) د/ حصى الجندي : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ١٧٥ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٣) المستشار/ أحمد الطيب : "جزاء الجلسات" ، مرجع سابق ، رقم ١٥٣ ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، د/ محمـ عد الطيف فرج ، المرجع السابق ، ص ٥٠٤ .

في ذلك أن يكون الحكم في دعوى شهادة الزور قد تأجل صدوره للجلسة المحددة للحكم في الدعوى الأصلية^(١) .

وقد قضت محكمة النقض "إذا رأى الشارع في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كلاً لا يقلل التجربة وهي لا تتم إلا بإقتال باب المرافعة ، فإذا عدل الشاهد عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن"^(٢) .

ويترب على ذلك أن المحكمة إذا رأت محاكمة شاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملاً بالمادة (١٠٧) مرافعات وجب عليها أن لا تتعجل في الحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، فإذا حكمت عليه بالعقوبة وكان لا يزال في المرافعة بقاء كان حكمها سابقاً لوائه ويجب إبطاله .

ويلاحظ أن الحق المخول للمحكمة المدنية في المادة (١٠٧) من قانون المرافعات والخاص بإقامة الدعوى الجنائية والحكم فيها في الحال عن وقوع الجرائم المشمل إليها في هذه المادة لم يأت على صيغة الأمر أو الوجوب ، فهذا الحق اختياري للمحكمة إن شاعت استعماله وإن شاعت لم تستعمله فقد ترى المحكمة الاكتفاء بتحريك الدعوى الجنائية دون تنظرها والحكم فيها طبقاً للمادة (١٠٦) مرافعات^(٣) .

٣) إجراءات تحريك الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية بشأن الجرائم غير المنصوص عليها في المادة (١٠٧) مرافعات :

نظمت المادة (١٠٦) من قانون المرافعات المدنية ، الإجراءات الخاصة بجزاء الجلسات في غير حالات التعدي على المحكمة أو الشهادة الزور ، فإذا وقعت جريمة أثناء انعقاد الجلسة أمام المحكمة المدنية فلرئيس الجلسة أن يأمر بكتابة محضر عنها وأمر باتخاذ ما يراه من إجراءات التحقيق بما فيها القبض على

(١) نقض ١ يناير سنة ١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ٣ ، رقم ١٣٦ ، ص ٣٥٧ .

(٢) نقض ٢٦ مايو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٠ ، رقم ١٢٠ ، ص ٥٨٣ .

(٣) المستشار/ أحمد الطيب : "سلطات المحاكم في جزاء الجلسات" ، مرجع سابق ، رقم ١٤٧ ، ص ٢٠٨ .

رابعاً : اختلاف سلطة التصدي المقررة للمحاكم المدنية والتجارية في جرائم الجلسات عن تلك المقررة للمحاكم الجنائية :

إذا كانت المحاكم المدنية والجنائية تتفقان في أنهما غير مقيدتين بقصور رفع الدعوى، إلا أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية في الجرائم سالفة الذكر تكون نافذة ولو حصل استئنافها، مع أنها لو صدرت من المحاكم الجنائية لا تكون مشمولة بالنفاذ. ولعل حكمة الفقرة أن المحاكم الجنائية لها في هيئتها والأحكام التي تصدر عنها مساهمة الفرد بخطر ما قد يرتكب من جرائم في جلستها، وذلك يعكس الحال في المحاكم المدنية. ولذلك خص المشرع ما يصدر منها من أحكام في شأن جرائم الجلسة بالنفاذ لتكثير المتقاضين بما ينبغي عليه جلستها من احترام^(١).

ومنى رأيت المحكمة المدنية أو التجارية تحريك الدعوى والحكم فيها من أجل جريمة من قبيل ما ذكر في المادة ١٠٧ مرافعات، تعيين عليها أن تصدر حكماً فيها في نفس الجلسة^(٢). وفي هذا تختلف المحكمة المدنية عن المحكمة الجنائية التي يجوز لها إذا ما حركت الدعوى عن جريمة وقعت بالجلسة أن تؤجل نظرها إلى جلسة أخرى وتحكم فيها. ولم يشترط القانون لصحة الأحكام التي تصدرها المحاكم المدنية في جرائم الجلسات سماح أقال النيابة العامة^(٣) خلافاً لإحدى القواعد الأساسية في الإجراءات الجنائية. وعلة ذلك أن النيابة العامة قد لا تكون حاضرة بالجلسة مما يجعل سماح أقالها بنفس الجلسة متعزاً بما قد يؤدي إلى تعطيل حق المحكمة، ولا سبيل كذلك إلى إرجاء المحاكمة إلى جلسة أخرى، إذ يعارض ذلك مبدأ فوروية المحاكمة والحكم الذي أقره الشارع في شأن جرائم الجلسات المحاكم المدنية. بيد أن المحكمة تلتزم بسماح أقال المتهم قبل الحكم عليه؛ إذ أن ذلك قاعدة إجرائية أساسية، ولم يقرر الشارع الخروج عليها. ولاحظ أن

(١) د/ حسن المرصاوي، المرصاوي في قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ١٤٧ والواقع أن تلك الفقرة منتقدة (أنظر)، على ذلك المرابي، المرجع السابق، ص ٧٠٠.

(٢) د. محمود مصطفى، المرجع السابق، ص ١١٦. حسني الجندي، المرجع السابق، ص ٢٢٨. الطاهر الطيب، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٣) د. محمود جنيب حسني، المرجع السابق، ص ١١٦، د/أولاد الهادي، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري مكتبة غريب، ١٩٩٠، ص ١٢٤، د/أحمد أحمد طه، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

وأوجب الطعن بالترديد لنفي ما يثبت فيها، ويترتب على ذلك أنه يجوز للمتهمين إثبات عكس ما ورد بتلك المحاضر بكافة الطرق كما أن المحكمة التي تنتظر الدعوى فيما بعد يمكن أن تأخذ أو تطرح الدليل المستند من تلك المحاضر^(١).

ب- اتخاذ الإجراءات التحفظية بما فيها القبض على المتهم وجسمه احتياطياً :

لرئيس الجلسة أيضاً إذا كانت الجريمة التي وقعت جنائية أو جنحة أن يسأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك وفقاً للقواعد العامة، وهي مسألة تقديرية لرئيس الجلسة وفقاً لما يراه من مقتضيات الحال وخطورة الجريمة.

ج- إحالة الواقعة إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات فيها :

وفي هذه الحالة كما سبق أن أشرنا تلتزم النيابة العامة بتحقيق الدعوى ولا تكون لها سلطة تقديرية في ذلك خلافاً للقواعد العامة^(٢)، ويكون لها بعد كامل سلطتها في تقدير الواقعة والتصرف في التحقيق، إما بإصدار قرار بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية، وإما بإحالتها للمحكمة.

وفي حالة إحالة النيابة العامة للدعوى للمحكمة فإنه لا يجوز لأحد من أعضاء المحكمة التي وقعت الجريمة بجلستها أن يشترك في الحكم في الدعوى الجديدة لسبق قيامه بوظيفة النيابة العامة فيها ولسبق توافر المعلومات الشخصية لديه عنها، فيكون في مركز يسمح له بإداء الشهادة فيها وثمة تعارض بين صفتي الشاهد والقاضي.

(١) د/ مأمون سلامة: "الإجراءات الجنائية في التشريع المصري"، مرجع سابق، ص ٢٢٩، وفي ذات المعنى فقد قضى بأن "المحاضر التي يحررها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات هي محاضر رسمية لصورها من موظف مختص بتحريرها، فهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها، إلا أن تلك الحجة لا يمكن أن تكون حلالاً بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه فيما تعارض ذلك مع الثابت بتلك المحاضر، كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضي في الدعوى على الوجه الذي يطمئن إلى صحته من أي طريق من طرق الإثبات". قله أن يأخذ في لا يأخذ بما توالت بيده المحاضر، كما أن له أن يأخذ بما يظن أنه خطأ". (قضى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٠، مجموعة القواعد القانونية ج ٥، رقم ١٥٤، ص ٢٧٨).

(٢) د/ حسني الجندي: "شرح قانون الإجراءات الجنائية"، مرجع سابق، رقم ١٧٥، ص ٢٢٩.

ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك".

كما تنص المادة ٥٠ من ذات القانون على أنه "في الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامي وجسه احتياطياً ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من يفوض عنه من المحامين العامين الأول ، ولا يجوز أن يشترك في نظر الدعوى الجنائية أو التأديبية المرفوعة على المحامي أحد من أعضاء الهيئة التي وقع عليها الاعتداء^(١)، كما نصت المادة ٢٤٥ إجراءات جنائية على استثناء المحامين من جرائم الجلسات ، وتردد نفس الأحكام المقررة في قانون المحاماة مع بعض الاختلافات اليسيرة. ولما كان قانون المحاماة هو القانون الأحدث عهداً ، فضلاً عن كونه القانون الخاص بتنظيم مهنة المحاماة ، لذا وجب أن يكون حكمه هو الواجب التطبيق وإغفال ما يخالفه من نصوص قانون الإجراءات الجنائية باعتباره قانوناً عاماً^(٢).

وقد أشارت المواد ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من قانون المرافعات إلى مراعاة أحكام قانون المحاماة. ويقرر نص المادة ٤٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ حصانة خاصة للمحامي المترافع بالجلسة قصد بها ضمان حرية المحامي حتى يؤدي واجبه على النحو الأكمل. ومظهر هذه الحماية أنه إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة إخلالاً بأداء واجبه أو بسببه إخلال بنظام الجلسة أو أي أمر يستدعي محاسبته نقابياً أو جنائياً^(٣) ، فلا تملك المحكمة إقامة الدعوى والحكم عليه من أجل ما وقع منه ، وإنما تقتصر سلطة المحكمة على تحرير مذكرة بما

(١) قضى بأن موذى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ والفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ مجتمعين أن المدعى بالحق لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بطريق الاعتداء بالسمية لما يتركبه المحامي من جرائم أثناء وجوده بالجلسة داءً وبسببه ، وأن المشرع قصر تحريك الدعوى في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدر أمر من النائب العام أو من يفوض عنه من المحامين العامين الأول (نقض ٣٠ إبريل ١٩٩٥ مجموعة أحكام النقض ، ص ١١٨ ، رقم ٤٦ ، ص ٧٨٩ وتظر أيضاً ، نفس ٤ إبريل ١٩٩٧ طعن رقم ٢٢١٩٢ لسنة ٦٢ قسائية).

(٢) د. جلال ثروت ، المرجع السابق ، ص ٩٤.
(٣) د. إيو غالي الدعي ، المرجع السابق ، ص ٤١٣٩ ، د. عبد الحيد الشورابي ، التليق الموضوعي على أحكام قانون الإجراءات الجنائية منشأة المعارف ، ٢٠٠٣ ، ج ٢ ، ص ٤٦.

المحكمة المدنية والتجارية حين تؤدي وظيفتها في نظر الدعوى الجنائية والحكم فيها تتحول بالضرورة إلى محكمة جنائية ، إذ هي تبأشر بذلك وظيفته من اختصاص القضاء الجنائي. ويترتب على ذلك أن الحكم الصادر منها في شأن جريمة الجلسة يعد حكماً جنائياً ، لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف إلا أمام محكمة الجناح المستأنفة ، كما أن الطعن فيه بطريق النقض يجب أن تتطرق فيه الدائرة الجنائية بمحكمة النقض. وإذا قضت محكمة النقض بإلغاء الحكم وإحالة القضية إلى محكمة أخرى فإن هذه المحكمة يجب أن تكون محكمة جنائية ، وهي المحكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة ، ولا ميرر للخروج على هذه القواعد^(١). ويلاحظ أن المحكمة المدنية في هذه الحالة إذا رأت ألا تتولى المحاكمة بنفسها ، أن تسلم بالقبض على المتهم وإحالته إلى النيابة العامة للتصرف في شأنه. أما إذا كان الاعتداء الذي وقع على هيئة المحكمة أو أحد موظفيها يشكل جنائية ، اقتصرمت سلطة المحكمة على الأمر بالقبض على المتهم وإحالته إلى النيابة (م ١٠٦ ، مرافعات).

المبحث الثالث

استثناء الجرائم التي تقع من المحامين من حق التصدي المغول للمحاكم بالنسبة لجرائم الجلسات

وسوف ينتظم هذا المبحث في مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول

الأساس القانوني لاستثناء المحامين من حق التصدي في جرائم الجلسات :

تنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة على أنه "استثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والإجراءات الجنائية ، إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إخلال بنظام الجلسة أو أي أمر يستدعي محاسبته نقابياً أو جنائياً ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها للنيابة العامة

(١) د. محمد عبد الغريب ، المرجع السابق ، ص ١١٨.

وقد حرص المشرع الفرنسي على أن يوفر للمحامي أثناء ممارسة نشاطه من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه (١). فإذا انتفى هذا الشرط زال سبب الحماية وأصبح شأنه شأن أي فرد من الجمهور ، ويكون من حق المحكمة معاملته بمقتضى الأحكام العامة فتنقم الدعوى عليه وتحكم فيها بنفسها أو تحيله إلى النيابة العامة (٢). كما أنه لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه وذلك بنص المادة ٥٠ من ذات القانون ، ولا ترفع الدعوى الجنائية إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العاملين الأول. وللنائب العام وحدة سلطة اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد المحامي وبطبيعة الحال للنائب العام أو المحامي العام الأول السلطة التقديرية في التصرف في الدعوى الجنائية ، فله إحالتها إلى قضاة الحكم أو التفرير فيها بعدم وجود وجه لإقامتها. كما له أن يحيل المحامي إلى الهيئة التأديبية لترقيق الجزاءات التأديبية عليه. وإذا ما قرر النائب العام أو من يقوم مقامه إحالة المحامي إلى المحكمة الجنائية لم يجوز القانون أن يشترك في نظر هذه الدعوى أحد من أعضاء الهيئة التي وقع عليها الاعتداء (م ٥٠ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة) باعتبارهم شهوداً أو مجنباً عليهم ، ولم يشترط القانون أن تكون الجلسة سرية والأمر مرجعه إلى السلطة التقديرية للمحكمة (٣).

(١) د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص ٤٥٤ د. عبد الرؤوف مهدي، المرجع السابق، ص ٧٨٦.
(٢) قضى بأن المادة ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالحماية نمت على أن تعاقب من أخلوا بمبدأ الإمتناع أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته وبسببها بالمعقوبة المقررة في القانون لمن يرتكب هذه الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة ، ومن ثم فإن ما ينهيه القاضي بشأن عدم تطبيق نص المادة ١٣٣ عقوبات يكون غير سديد (نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤ مجموعة أحكام النقض من ٤٥ رقم ١٩٦ ، ص ٢٢٤٧).

كما قضى بأنه كما كان الحكم المطعون فيه عرض للتعسف المبدى من القاضي بعدم قبول الدعوى لرعاها بتقدير الطريق القانوني إذا لم ترفع من النائب العام من عرض للتعسف المبدى من القاضي بعدم قبول الدعوى لرعاها بتقدير هذا التقيد وفقاً لنص المادتين (٤٩ ، ٥٠) من قانون المحاماة إنما هو قاصر على حالة كون الجريمة التي وقعت من المحامي من جرائم الجاسات وهو ما لا ينطبق على الواقعة محل الدعوى ، فإن ما أورده الحكم في ذلك يكون كافياً في طرح اللغز المشكل إليه. (نقض ٥ إبريل ١٩٩٧ ، مجموعة أحكام النقض، من ٤٨ ، رقم ١٦٢ ، ص ٤١٧).

(٣) وعلى غرار المشرع المصري استثنى المشرع الأجنبي الجرائم التي يرتكبها المحامون بالجلسة بسبب أدلهم مهنتهم أمام المحكمة ، إذ لا يجوز للمحكمة الفصل فيها ، ولما يقتصر دورها على مجرد التمسك بالدعوى لجرائمهم وإحالتها للنيابة العامة كي تتولى هي التحقيق والتصرف فيها. فنص المادة ١٤٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني على أنه إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يستدعي مواخفته جنائياً أو ما يجوز اعتباره تشريفاً مخالفاً للنظام يحرر رئيس الجلسة محضراً بما حدث والمحكمة أن تقرر إحالة المحامي إلى السدعي العام

أما بالنسبة للجرائم الأخرى التي يمكن أن يرتكبها المحامي بجلسة محكمة عليا أو عالية سواء كانت مخالفة أو جنحة أم جنحة منصوصاً عليها في قانون العقوبات فإنها تنفص لاحكام المواد (٦٧٥ وما بعدها) من قانون الإجراءات الجنائية .

فإذا كانت الجريمة المرتكبة من المحامي جنائية ، فتتعرض سلطة المحكمة في القبض عليه واستجوابه وتحريك الدعوى الجنائية دون الفصل فيها (١) ، أما إذا كانت الواقعة المرتكبة جنحة ، فقد فرق المشرع الفرنسي بين محكمة الجناح والمحاكمة المستأنفة ومحاكم الجنايات من ناحية وبين محكمة المخالفات من ناحية أخرى ، ففي الحالة الأولى لرئيس المحكمة أن يختار بين أمرين ، الأول : أن يأمر بتحرير محضر بالوقائع ويحيل المتهم للنيابة العامة أي حق تحريك الدعوى الجنائية دون الفصل فيها ، والثاني :

لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستدعي مواخفته تأديبياً. وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس المحكمة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في المحكمة التي تنتظر الدعوى (راجع د/ محمود أحمد طه ، المرجع السابق ، ص ٧٧٢ ؛ د/ فاروق الكيلاني ، المرجع السابق ، ص ٢١٣).

Gonnard (J): op. cit. No. 81. P. 8.

Hamelin (J) et AN dre: op. cit. No. 47. P. 4.

Micou (F): la repression des delits d' audience au regard de la convention européenne des droits de l'homme apres la loi No. 93-2 du 4 Janvier 1993 portant réforme de la procédure pénale, recueil Dalloz, 1997. P. 2

Esper (C.B): op. cit. P. 80.

من النيابة العامة ، وإخطار النيابة الفرعية المختصة بما وقع من
بما حدث وأحالتها على الجلسة^(١).

المحامي في الجلسة^(١).
وتسرى الإجراءات الخاصة بجرائم الجلسات التي تقع من المحامين على
جميع أنواع المحاكم سواء أيا كانت الجريمة التي وقعت من المحامي سواء أكانت
جناية أم جنحة من أي نوع حتى ولو كانت جنحة إهانة أو تعد على هيئة المحكمة
جناية أم جنحة من أي نوع حتى ولو كانت جنحة إهانة أو تعد على هيئة المحكمة
إذ أحد أعضائها أو أحد العاملين بها^(٢).

وقد استلزم المشرع لتمتع المحامي بالاستثناء من الأحكام الخاصة بنظام
الجلسات والجرائم التي تقع فيها ، أن يكون ما وقع من المحامي أثناء وجوده
بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه ، أما إذا انتفى هذا الشرط زال المبرر بمعنى أنه إذا
لم يكن المحامي يؤدي واجبه بالمحكمة وقت ارتكاب الجريمة أو لم تكن الجريمة
سبب أداء هذا الواجب كان شأنه شأن أي فرد من الجمهور الحاضر بالجلسة ،
فيكون للمحكمة أن تعامله بمقتضى الأحكام العامة فتنظر عليه الدعوى في الحال
وتحكم فيها بنفسها أو تحيله إلى النيابة العامة للتصرف في شأنه ، وذلك حسب
القواعد العامة السالفة البيان ، ومع مراعاة الاختلاف بين سلطة المحاكم الجنائية
والمحاكم المدنية فيما يتعلق بجرائم الجلسات^(٣).

وفي ضوء ما تقدم يتعين اتخاذ الإجراءات التالية :

الفرع الأول : تحرير مذكرة من رئيس الجلسة بالواقعة وإخطار النيابة الفرعية :
إذا كان ما وقع من المحامي بالجلسة أثناء أداء واجبه أو بسببه يستدعي
محاسبته نقابياً أو جنائياً ، بأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث وبحيلها إلى

(١) وكانت المادة (٩١) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن قانون الحماية السابق تنص على أن "تخول
المحكمة في شأن جرائم الجلسات التي يرتكبها المحامون توجيه الاتهام وتحويل الدعوى الجنائية وإحالتها إلى

النيابة العامة لإجراء التحقيق".

(٢) المستر/ أحمد الطيب : "جرائم الجلسات" ، مرجع سابق ، رقم ١٦٦ ، ص ٢٠٤.

(٣) د/ محمد عبد الرقيب : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ١٧٩ ، ص ٢١٩.

أن تختص المحكمة بمحاكمة المتهم من تلقاء نفسها أي حق تحريك الدعوى الجنائية
والفصل فيها. وفي الحالة الثانية : إذا ارتكبت الجنحة أثناء انعقاد محكمة المخالفات
فإن القاضي يثبت الوقائع بالمحضر ويرسله للنيابة العامة ، أي حق تحريك الدعوى
الجنائية دون الفصل فيها^(١).

أما إذا كانت الجريمة المرتكبة في الجلسة مخالفة ، فإن المحكمة — أي كان اختصاصها
— تتولى الحكم على المتهم في الحال أي تحريك الدعوى الجنائية والفصل فيها.

المطلب الثاني

الإجراءات الخاصة بجرائم المحامين في الجلسة

يحتل المحامي في النظام القضائي الحديث مركزاً قانونياً هاماً ، وهو يعاون
القاضي في التهم الصحيح لوقائع الدعوى والتطبيق السليم للقانون عليها ، ومن
المصلحة أن يمكن من أداء واجبه في حرية ودون أن يخشى عقوبة قسرية يوقعها
القاضي عليه ، ولذلك أخرج الشارع الإجراءات الخاصة بجرائم المحامين في
الجلسة من نطاق القواعد السابقة^(٢).

وجوه الاستثناء الذي قرره المشرع في شأن إجراءات جرائم الجلسة التي
يرتكبها المحامون وفقاً لنص المادة (٤٩) من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
، أنه إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إخلال الجلسة
أو أي أمر يستدعي محاسبته نقابياً أو جنائياً ، فلا تملك المحكمة إقامة الدعوى
والحكم عليه من أجل ما وقع منه ، وإنما تقتصر سلطة المحكمة على تحرير مذكرة

(١)

(٢) د/ محمود مصطفى : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ٨٧ ، ص ١١٦ - د/ محمود

نجيب صفى ، المرجع السابق ، رقم ١٧٩ ، ص ١٧٣ - د/ مأمون سلامة "الإجراءات الجنائية في التشريع
المصري" ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - د/ حسني البتشي : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ،
رقم ١٨٠ ، ص ٢٢٢.

عليهم
وقوع الاعتداء عليها ، وذلك باعتبار أنهم شهود على ما وقع وربما مجنى عليهم
التي وقع الاعتداء عليها ، وذلك باعتبار أنهم شهود على ما وقع وربما مجنى عليهم
التي وقع الاعتداء عليها ، وذلك باعتبار أنهم شهود على ما وقع وربما مجنى عليهم

لم يشترط القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أن تجري المحاكمة في جلسة
مادية - كما كانت تنص المادة (٩٧) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن
الحماية - ولكن للمحكمة الحق أن تأمر بسماع الدعوى في جلسة سرية ، فالأمر
مرجه تقدير المحكمة التي تصدر أمرها بذلك (١).

ويستخلص من ذلك أن جوهر الاستثناء الذي قرره المشرع في شأن جرائم
الجلسة التي يرتكبها المحامي أنه لم يخول سلطة تحريك الدعوى الجنائية أو
التحقق أو الحكم فيها ، وإنما تقتصر سلطتها على تحرير مذكرة بما حدث وإحالتها
للنيابة ، فهي لا تعدو أن تكن مجرد بلاغ عن الجريمة من المحكمة إلى النيابة
العامة لاتخاذ ما يلزم حيالها .

أحكام محكمة النقض

القضاء بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من دائرة الأحوال الشخصية
بالمحكمة الابتدائية في جنة تعد وقعت على هيئة المحكمة أثناء انعقاد الجلسة
صحیح أساس ذلك. (نقض ١٩٩٧/١٢/٣ ، ص ٢١ ، ٢٢ الطعن ، رقم
٢٠٩٥٥ لسنة ٦٢ قضائية)

الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بجلسات المحاكم إحالة الدعوى بعد
نقض الحكم الصادر فيها يكون للمحكمة ذات الاختصاص الأصلي في الحكم في
الدعوى حق المحاكم في جرائم الجلسة . مؤسس علي أن جريمة الجلسة من جرائم
النقض لو وقعها في الجلسة أمام القضاء .

(١) د/ مأمون سلامة : "الإجراءات الجنائية في التشريع المصري" ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .
(٢) د/ محمد عبد الغريب : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ١٧٩ ، ص ٢٢٠ .

النيابة العامة ويخطر رئيس النقابة الفرعية المختصة بذلك ويعين على النيابة
العامة مباشرة التحقيق في الدعوى بناء على مذكرة رئيس الجلسة (١)
الفرع الثاني : عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا بأمر من النائب العام أو من
ينوب عنه من المحامين العاملين الأول :

إذا كان يعين على النيابة العامة مباشرة التحقيق في الدعوى بناء على
المذكرة الصادرة من رئيس الجلسة فلها أن تتصرف في التحقيق بالكيفية التي تراها
، فلها أن تأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية أو ترفع الدعوى الجنائية قبله أو
تحيل المحامي إلى المحاكمة التأديبية أو مجلس نقابة المحامين إذا رأت أن ما وقع
من المحامي يستوجب المؤاخذة التأديبية وذلك طبقاً لنص المادة (١٠٢) من القانون
رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ ، ويلاحظ أنه لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه
احتياطياً في هذه الحالات ، كما لا يجوز تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء
النيابة العامة (٢) ، وفي حالة رفع الدعوى الجنائية فقد حصر قانون المحاماة
الاختصاص برفعها ضد المحامي في النائب العام أو من يترتب عنه من المحامين
العاملين الأول (٣) .

الفرع الثالث : عدم جواز مشاركة أحد من أعضاء الهيئة التي وقعت فيها
الجريمة في نظر الدعوى الجنائية أو التأديبية :

فقد نصت المادة (٥٠) من قانون المحاماة بأنه لا يجوز أن يشترك في نظر
الدعوى الجنائية أو الدعوى التأديبية المرفوعة على المحامي أحد من أعضاء الهيئة

(١) د/ محمود مصطفى : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ٨٧ ، ص ١١٦ -
د/ محمود نجيب حسني : "المرجع السابق" ، رقم ١٧٩ ، ص ١٧٢ - د/ مأمون سلامة : "الإجراءات الجنائية
في التشريع المصري" ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ - د/ محمد عبد الغريب : "شرح قانون
الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ١٧٩ ، ص ٢٢٠ .
(٢) إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامي من الجلسة بحيث يستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية يجوز
للنائب العام أو المحامي العام الأول أن يرسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرى ليبحث ما يراه في هذا الشأن ،
د/ محمد عبد الغريب : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ١٧٩ ، ص ٢٢٠ .
(٣) د/ حسني الجندي : "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ، مرجع سابق ، رقم ١٨٠ ، ص ٢٢٢ - د/ محمد
عبد اللطيف فريج ، المرجع السابق ، ص ٥٠٨ .

الاتهام. (نقض) ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٢٧ ، ص ٩٦٠ ، رقم ٢١٧ (٢١٧)

إنه وإن كان حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات ومحكمة النقض قد جاء استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم إلا أنه لا يترتب على استعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المدّوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، دون الحكم فيها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها . فإذا ما رأيت النيابة أو المستشار المدّوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين فروا إقامة الدعوى. (نقض ١٩ مارس ١٩٨١ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٣٢ ، ص ٢٦٠ ، رقم ٤٤)

نقض أيضاً بأنه ينتهي انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانوناً القول بأنه لا يصح توجيه تهمة الشهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تتم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ، ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقتضي به المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات. (نقض ٢٦ مايو ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ ، ص ٥٨٣ ، رقم ١٣٠)

ليس مما يستوجب نقض الحكم أن المحكمة - بتريراً غليظ العقاب على المتهم - اعتبرت ما وقع منه إهانة لبيئة المحكمة جميعها ثم انتهت في وصفها إلى اعتبار ما وقع منه إهانة لأحد أعضائها ، إذ العقوبة المقررة بالمادة ١٣٣ فقرة ثانية

فيه يكون باطلاً. (نقض ٦ مارس ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٣٣ ، ص ٣٣٤ ، رقم ٧٦١)

ومع ذلك فقد خرج المشرع عن هذه القواعد لدواعٍ من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها الشارع نفسه ، وفي ذلك أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية لمحكمة النقض (في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة) أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسند فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها (مادة ١١ إجراءات) وهو ما يعبر عنه بحق التصدي ، وهو استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم إلا أنه لا يترتب على استعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المدّوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا ما رأيت النيابة العامة أو المستشار المدّوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين فروا إقامة الدعوى. (نقض ٢ مارس ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ ، ص ٢٥٧ ، رقم ٥٦ ، ونقض ٣ إبريل ١٩٦٢ ، س ١٣ ، ص ٢٩ ، رقم ٧٧)

فإذا كانت محكمة الجنايات حين تصدت للواقعة ، حكمت فيها بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة - إن كان له محل - ودون أن تترك للنيابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصدد تلك الواقعة تكون قد أخطأت بخطئها صريح نص القانون (حكمي النقض سالف الإشارة) .

فالخروج عن مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم يقتصر في حق التصدي على مجرد تخويل سلطة الحكم قسطاً من اختصاص سلطة الاتهام دون أن يمكن الأمر إلى حد تنزيهاها باختصاص بالفصل في العاوى التي يتسبب فيها

الأولى كان لم تكن . (الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٠ صفحة
رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٦)

مؤدى النص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة فى جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجبايات ، فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية فى جريمة إهانة وقعت عليها فإن الحكم يكون صحيحاً لم يخالف القانون فى شئ . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٧ رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣)

لا وجوب السماح أقوال النيابة فيما يجرى من المحاكمات على ما يقع بالجلسات المدنية من التشويش وجنح الاعتداء على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها . أما ما يجرى من تلك المحاكمات أمام المحاكم الجنائية فسماع أقوال النيابة فيها واجب . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٢١ ع صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠)

لقاضى الإحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنح فى الجلسة التى يعقدها . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ ع صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٣٢/٥/٢٦)

لا يلزم لاعتبار الشهادة زور أن تكون مكتوبة من أولها إلى آخرها ، بل يكفى لاعتبارها كذلك أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة فى بعض وقائع الشهادة ، وبهذا التغيير الجزئى تتحقق مجاباته للمتهم وهذه المجابة هى أمارة سوء القصد .

إن المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجبايات صريحة فى قولها : "إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة يحكم فيها فى نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية" وليس فى هذا النص ما يوجب على النيابة أو المحكمة ذكر المادة المطلوب تطبيقها على تلك الجنحة أو المخالفة . وما دام النص خلوّاً من إيجاب

من قانون العقوبات واحدة فى الحالتين . (الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٦) .

للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور فى الجلسة على كل شاهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك إخلالاً بديفاع المتهم الذى شهد لصالحه . (الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٩)

ينتهى انعقاد الجلسة المحددة لتنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانوناً القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهى من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذى اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها فى الفصل فى الجرائم أمامها فى الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات .

توجيه تهمة شهادة الزور ينطوى فى ذاته على معنى تنبيه الخصم الذى تتعلق به هذه الشهادة لإعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الإجراءات - وجب عليها أن توجه إليها تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتجمل فى الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة فى ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هى وُجِدت بمجرد إدناء الشهادة المزعومة ، ولكن الشارح رأى فى سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقدر الحق حتى آخر لحظة فشهادته يجب أن تعتبر فى جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقلل التجزئة ، وهى لا تتم إلا بإقفال باب المرافعة ، فإذا عل عنها اعتبرت أقواله

نكر المادة فلا محل للقول بالبطلان عند السكوت عنها ، خصوصاً إذا كانت النيابة قد نكرت الوصف القانوني للتهمة التي طلبت توجيهها إلى المتهم ، فإن ذلك يكفي في هذا المقام لتتبرر الموقف وتحديد الاتهام وتعريف المتهم بنوع الجريمة الموجهة إليه والمطلوب معاقبته عليها . (الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤ مجموعة عدد ٣٧٢ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٣٤)

جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع في الجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقاً للمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات في نفس الجلسة . فسن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية . (الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٦ مجموعة عدد ٣٣٠ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٣٦/١/١٣)

المحاضر التي يحررها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات ، سواء أكان ذلك بناء على المادة ٥٢ من قانون المحاماة أم على المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات أم على المادة ٨٧ من إقاعات هي محاضر رسمية لصورتها من موظف مختص بتحريرها . فهي بهذا الاعتبار حجة بما يشئت فيها ، إلا أن حجبها لا يمكن أن تكون حائلاً بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إيداع دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان ذلك متعارضاً مع الثابت بآراء المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضى من أن يقضى في الدعوى على الوجه الذي يضمن إلى صحته من أي طريق من طرق الإثبات ، فله إذن أن يأخذ أو أن لا يأخذ بما هو ثابت بهمه المحاضر ، كما هو الشأن في سائر الأدلة .

إن حصانة المحامي الوارد ذكرها في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لم تقرر لحمايته في كل ما يقع منه بالجلسة على الإطلاق ، بل الغرض من تقرير الحصانة على سبيل الاستثناء إنما هو حماية المحامي أثناء تأديته واجبه كحام حتى لا يشعر أثناء قيامه بهذا الواجب أنه محدود الحرية . فهذه هي الحالة التي لا يكون للقاضي أن يحكم فيها على المحامي بالجلسة لما يقع منه وإنما يحد

محصراً بما يقع ويجله إلى النيابة لتقديم المحامي بناء على هذا المحصر إلى قاض محصر بما يقع ويجله في ذلك النص ومؤدى هذا أن الدعوى العمومية تعتبر أمارة آخر في المعاد الوارد في ذلك النص ومؤدى هذا أن القاضي الذي وقعت أمامه مرفوعة للقضاء بمقتضى الأمر الصادر بالإحالة من القاضى الذي وقع الشان الجريمة ، فيكون مستمراً على النيابة أن تجري فيها تحقيقاً ، شأنها في ذلك يرد في سائر القضايا بعد أن ترفع فعلاً للمحاكم . أما إذا كان المحامي لم يكن يرد في واجبه فلا تكون ثمة حصانة ، بل يكون للمحكمة أن تعامله بمقتضى الأحكام العامة في سائر القضايا بعد أن ترفع فعلاً للمحاكم . (الطعن رقم ١٤ لسنة ١١ مجموعة عدد ٣٥٠ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٤٠/١١/٢٥)

العقاب على التشويش الحاصل بمجالس القضاء هو أمر راجع لمجرد الإخلال بالنظام فيها ولا شأن له مطلقاً بما قد يحتويه التشويش من الجرائم الأخرى مثل القذف أو السب ، بل هذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة ، فإذا حكمت المحكمة على متهم بسبب تشويشه في الجلسة فإن هذا الحكم لا يمنع محاكمته محاكمة قانونية مستقلة على ما تضمنه هذا التشويش من القذف والسب .

إذا لم تحرر المحكمة المدنية أو محكمة الخط محضراً بالتشويش المشتمل على قذف أو سب فإن هذا لا يمنع إمكان محاكمة المتهم على الجريمة بتدخل النيابة وغيرها من موظفي الضبطية القضائية أو رفع الدعوى مباشرة من قبل المدعين بالحق المدني . (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٨ مجموعة عدد ٣٢٠ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٢)

قائمة المراجع :

- ١٧ - محمد عبد اللطيف فرج ، سلطة القضاء في تحريك الدعوى الجنائية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤ .
- ١٨ - حسن علام ، قانون الإجراءات الجنائية وقانون الطعن بالنقض ، ندادى القضاة ، ١٩٩١ .
- ١٩ - حنى الجندي ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ .
- ٢٠ - فلروق الكيلاني ، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأرضي ، ج ١ ، ١٩٨٥ .
- ٢١ - جمال الدين العطيني ، الحماية الجنائية للخصوصية من تأثير النشر رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٢٢ - توفيق الشافعي ، فقه الإجراءات الجنائية ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٤ .
- ٢٣ - سليمان عبد المنعم ، حالة الدعوى من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٢ .
- ٢٤ - فوزية عبد الستار ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .
- ٢٥ - أحمد ملجي التعلبي ، على قانون المرافعات ، ندادى القضاة ، ٢٠٠٢ .
- ٢٦ - عز الدين الديناصورى / أ / حامد عكار ، التعليق على قانون المرافعات ، ندادى القضاة ، ١٩٩٢ .
- ٢٧ - بؤارد غالى الذهبى ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ، مكتبة غريب ، ١٩٩٠ .
- ٢٨ - عبد الحميد الشواربى ، التعليق الموضعى على أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، منشأة المعارف ٢٠٠٣ .

قائمة المراجع :

- ١ - أحمد فتحي سرور ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الطبيعة السابعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ .
- ٢ - حسن المرصفاوى ، المرصفاوى فى الإجراءات الجنائية / منشأة المعارف ، ٢٠٠٠ .
- ٣ - عبد الرؤوف مبدى ، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية ، ندادى القضاة ، ٢٠٠٣ .
- ٤ - محمد عبد الغريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ .
- ٥ - أشرف رمضان حسن ، مبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ .
- ٦ - محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
- ٨ - عادل قورة ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ .
- ٩ - أحمد عبد الظاهر الطيب ، جرائم الجلسات ، المكتبة القانونية ، ١٩٨٧ .
- ١٠ - رؤوف عبيد ، الإجراءات الجنائية : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
- ١١ - على زكى العرابى ، المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات الجنائية ، ١٩٥١ .
- ١٢ - جلال شروت ، نظم الإجراءات الجنائية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٣ .
- ١٣ - محمود أحمد طه ، مبدأ تقيد المحكمة بدور الدعوى الجنائية ، الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٢ .
- ١٤ - عمر السعيد رمضان ، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ .
- ١٥ - رمسيس بنجام ، الإجراءات الجنائية ، تأصيلاً وتحليلاً ، منشأة المعارف ، ١٩٨٤ .
- ١٦ - محمد زكى أبو عامر ، الإجراءات الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٤ .

الصفحة	الموضوع
١	موضوع البحث
١	نقد الجلسة
٤	البيت الأول سلطة المحاكم الجنائية في التصدي لجرائم الجلسات
٥	البيت الأول سلطة المحكمة الجنائية في التصدي لجرائم الإخلال بنظام الجلسة
٦	المطلب الأول سلطة القانوني لسلطة المحكمة في التصدي
٧	الفرع الثاني نطاق حق التصدي في حالة الإخلال بنظام الجلسة
١٠	الفرع الثالث شروط وأثر تصدي المحكمة لجرائم الإخلال بنظام الجلسة
١٢	المطلب الثاني سلطة المحكمة الجنائية في التصدي لجرائم ارتكبت في الجلسة
١٣	الفرع الأول الأساس القانوني لسلطة المحكمة في التصدي
١٤	الفرع الثاني سلطة المحكمة في التصدي
٢٤	الفرع الثالث عدم تعرض تصدي المحكمة الجنائية للجنايات التي ترتكب في الجلسة
٢٤	المبحث الثاني سلطة المحاكم المدنية والتجارية في التصدي لجرائم الجلسات
٢٥	المطلب الأول المحاكم المدنية والتجارية وتصديها لجرائم الإخلال بنظام الجلسات
٢٦	المطلب الثاني سلطة المحاكم المدنية والتجارية في التصدي لجرائم الأخرى

- Angevin (H), La pratique de la chambre d'accusations, ed litec, 1994
- Azibert (G.), code de procedure penal, litec, 15 ed, 2003.
- Conte (P.), chambon (P.), procedure penal. Dalloz, paris 3ed, 2001
- Esper (C-B), La separation des fonction de Justice repressive travaux et recherches de sciences sociales de Paris, presse universitaires, de France, Paris, 1973.
- Merle (R.) et Vitu (A.),
- Traite de droit criminal, ed cujas, 1978.
- Traite de droit criminal, procedure penal, 4ed cujas, 1989.
- GONNARD (G.), Jugement des infraction commis a l audience des cours et tribunaux, art. 675 a 678, juris. Classieur, 1997. MICOU (E.), La repression des delits d' audience au regard de la convention Europeane de droit de l homme apres la loi n 93-2, du 4 janvi, 1993, portant reforme de la procedure penal, D., 1997.
- Angevin (H): Cour d, assises. Art. 317 à 322. Juris classieur 1995. No. 26.
- Angevin (H): la pratique de la cour d, assises, 2ed. Litec, paris, 1999.
- Hamelin (J) et André: les regles de la profession d, avocat, Dalloz, 7ed. 1992.
- Maron (A): tribunal correctionnel, publicite et police des audiences, Art, 400 à 405 Juris - classeur. 2000.
- VINCENT (J.), GUINCHARD (S.), Procédure civil, D., 24 ed., 1996.

يطلب من المكتبات الآتية :

- دار النهضة العربية - القاهرة
مشتاة المعارف - الإسكندرية
دار الفكر الجامعي - الإسكندرية
دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية
مكتبة شادي - القاهرة
دار الفكر والقانون - المنصورة

٢٧	الفرع الأول سلطة المحاكم المدنية والتجارية في اتخاذ إجراءات التحقيق
٢٨	الفرع الثاني سلطة المحاكم المدنية والتجارية في التصدي بتعريض الدعوى الجنائية والحكم فيها
٢٨	المبحث الثالث استثناء الجرائم التي تقع من المحامين من حق التصدي المخول للمحاكم بالنسبة
٢٨	المطلب الأول الأساس القانوني لاستثناء المحامين من حق التصدي في جرائم الجلسات
٤٢	المطلب الثاني الإجراءات الخاصة بجرائم المحامين في الجلسة
٤٣	الفرع الأول تحرير مذكرة من رئيس الجلسة بالواقعة وإخطار النيابة الفرعية
٤٤	الفرع الثاني عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا بأمر من النائب العام أو من يتوب عنه من المحامين العاملين الأول
٤٤	الفرع الثالث عدم جواز مشاركة أحد من أعضاء الهيئة التي وقعت فيها الجريمة في نظر الدعوى الجنائية أو التأديبية
٤٦	أحكام محكمة النقض
٥٦	قائمة المراجع

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٧ / ١٣٨٢٤

ترقيم دولي I.S.B.N

977-374-315-2

دار الإسلام للطباعة والنشر

٥٠ / ٢٢٦٦٢٢٠

٠١٢٢٦١٤٣٦٣

